المناطق الصناعية في صعيد مصر بين التركز والإنتشار.

إعداد

أسماء رمضان محمود

المدرس المساعد بقسم الجغرافيا– جامعة المنيا

مقدمة:

تلعب الصناعة دوراً مهماً في الاقتصاد المصري وتمثل أحد أهم عناصره، حيث تسهم بنحو 27,6٪ من جملة الناتج المحلي الإجمالي عام 1990، ارتفعت لتصل 36,2٪ عام 2015، مما يؤكد تزايد أهمية الصناعة المصرية عاماً تلو الآخر(1).

لذلك تعد الصناعة من أهم القطاعات الافتصادية بما تقدمه من منتجات مصنعة لسد حاجة الاسواق في الداخل، وبما تساهم به في الصادرات المصرية بالاسواق الخارجية وما توفره من فرص عمل خاصة مع استمرار تزايد أعداد المشتغلين في السنوات الأخيرة، ومن ثم تلعب الصناعة دوراً إقتصادياً بارزاً، لذلك اهتمت الدولة بدعم الصناعة ومنشآتها منذ ثورة يوليو 1952. وكانت الصناعة في تلك الفترة تقوم على سياسة الإحلال محل الواردات لسد حاجة الأسواق المصرية وتقليل الواردات الخارجية، وظل هذا الوضع قائماً حتى بداية فترة الاصلاح الاقتصادي منذ عام 1991، حيث بدأت الحكومة المصرية تعي أهمية الصناعة في دعم الصادرات الخارجية للدولة، لذا بدأ الإتجاه نحو تطوير الصناعة وتحديثها والاتجاه نحو الخصخصة بغرض التطوير والتجديد والقدرة على المنافسة في الداخل والخارج في ظل العولمة والتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية خاصة بعد عام 1995 عندما بدأت الدول ومنها مصر تنفيذ بنود اتفاقية التجارة العالمية التي تمالتوقيع عليها في بداية ذلك العام(2).

وهي بذلك نشاطاً اقتصادياً قادراً على تامين احتياجات السكان في الكم والكيف، فضلاً عن حجم الوفورات الاقتصادية والمجتمعية الممكن خلقها في بيئات توطنها. وحجم الترابطات الأمامية والخلفية للنشاط الصناعي في باقي النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. مما يسهم في احداث تغييرات جذرية مهمة في جغرافية بيئات توطنها باعتبارها حجر الزاوية لأي تطور اقتصادي هادف(3).

أسئلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الاسئلة التالية :

1. بداية وتطور المناطق الصناعية ؟
2. هل هناك توازن في توزيع بالمناطق الصناعية ومدى قياس ذلك؟
3. ما مقدار حجم الصناعة في المناطق الصناعية صعيد مصر؟
4. هل تخضع المناطق الصناعية لإشراف هيئة واحدة ام أكثر وما الاثار الترتبة على هذا؟

أهداف الدراسة:

1. إلقاء الضوء على الدور التنموي للمناطق الصناعية في تنمة المحافظات المصرية بعامة وإقليم الصعيد بخاصة، خاصة فيما يتعلق بمكافحة البطالة والفقر.
2. الوقوف على التوزيع الجغرافي للصناعة والمناطق الصناعية وذلك لأهميته عند تخطيط المناطق الصناعية.
3. دراسة أكثر أقاليم مصر توطنا بالمناطق الصناعية بمحافظات صعيد مصر.

منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والوصفي في دراسة المناطق الصناعية وتطورها والانظمة المحددة لإنشائها، وذلك من خلال عرض اعداد المناطق من عام 1965 إلى عام 2016م، مع استخدام عدد من المتغيرات منها: عدد المنشآت، وعدد العاملين، ورأس المال المستثمر، والأجور والقيمة المضافة، لمعرفة مدى قوة الصناعة بمنطقة الدراسة وتم نتائج تحليل البيانات وتحليلها إحصائياً.

وبذلك اعتمدت الدراسة على المدخل الوصفي Descriptive Approach، للتعرف على الخصائص العامة للصناعة بالمناطق الصناعية في صعيد مصر .وإعتمدت الدراسة علي مدخل التحليل المكاني الآلي Spatial Analysis Approach، بإستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، ومن ثم إجراء التمثيل الكارتوجرافي أو الخرائطي لنتائج التحليل المكاني.

الدراسات السابقة:

دراسة عبد الله(1975) [4] وهدفت إلى إلقاء الضوء على أهمية التخطيط كضرورة اقتصادية واجتماعية وانسانية للنهوض المادي والإجتماعي للسكان ووسيلة للتنسيق التام بين الأنشطة وقد تم اختيار منطقة حلوان كمثال لتخطيط المناطق الصناعية ويتكون الكتاب من أربعة أبواب تحتوي على ثلاثة عشر فصلاً فيناقش الباب الأول الأحوال الطبيعية حيث يتناول الفصل الأول الموقع وطبيعة المنطقة والطبوغرافية والجيولوجية، ويتناول الفصل الثاني المياة وتوزيعها بالمنطقة، ويتناول الفصل الثالث الأحوال المناخية وتأثيرها على المنطقة، والرابع الاستعمالات الحالية للأراضي الواقعة بالمنطقة، بينما ناقش الباب الثاني الاحوال الاجتماعية،وتناول الباب الثالث فيناقش العوامل الاقتصادية، والباب الرابع اختص بالتوصيات والاقتراحات.

دراسة سيف(1994) [5] وتناولت الدراسة الخصائص الجغرافية للصناعة في المملكة العربية السعودية من خلال قياس حجم الصناعة وقياس التوطن الصناعي والتركز والتنوع الصناعي في المملكة العربية السعودية كما تناول أهمية الصناعة في الاقتصاد المحلي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة القايدي(1997) [6] وتناولت الدراسة نشأة وتطور المناطق الصناعية في دولة الإمارات مع توضيح أنماط وتوزيع تلك المناطق ما بين التوزيع الشبكي، والأحزمة الصناعية، والتركيز العنقودي، والمدن الصناعية والتي تم تصنيفها إلى مناطق داخل المدن، وأخرى في أطراف المدن، بالاضافة إلى المدن الصناعية الريفية، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء الكثير من المناطق الصناعية لتحقيق النمو الصناعي، وإنشاء معارض مخصصة لعرض منتجات المناطق سواء داخل هذة المناطق أو بالقرب منها.

دراسة الهاجري (1998) [7] وهدفت الدراسة إلى التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية وتحليلها، والتعرف على خصائص الصناعة في مدينة الجبيل الصناعية ونمطها والتوزيع المكاني لمنشآتها من خلال دراسة الهيكل النوعي والحجمي للصناعة وتقيمها من خلال دراسة التوطن الصناعي بها.

دراسة الخزامي(2001) [viii]، حيث ركزت الدراسة على كيفية تطبيق تقانة نظم المعلومات الجغرافية في دراسة منطقة الشويخ الصناعية(2) بوصفها نموذجا لدراسة تطبيقية بهدف تصميم قاعدة بيانات عن المنطقة لتحديد ملامح التركيب الوظيفي لها من خلال دراسة استخدام الارض والتركيب الصناعي ودراسة التنوع الصناعي بها.

دراسة الصليع(2002) [ix]، هدفت الدراسة إلى التعرف على التباين المكاني للإستخدام الصناعي للأرض في المدن السعودية وتحديد أهم العوامل المفسرة لهذا التباين، كما تم توظيف مقاييس الوصف الاحصائي ومعامل تحليل الانحدار المتعدد واظهرت الدراسة أن هناك تبايناً في المساحات المخصصة لإستخدام الارض الصناعية في المملكة العربية السعودية.

دراسة خليل(2007) [x] وتناولت الدراسة القاء الضوء على الخصائص الجغرافية للصناعة بدولة الإمارات من خلال دراسة نمو الصناعة وتطورها مع التركيز على العقد الأخير من القرن العشرين، كما تناولت التوزيع الجغرافي للصناعة وعوامل انتشارها وتركزها، وإبراز بعض الخصائص الجغرافية للصناعة بالدولة مثل درجة التوطن الصناعي ، حجم الصناعة، والتنوع والتخصص الصناعي، ثم أهمية الصناعة في الاقتصاد المحلي مع ذكر المناطق الحرة بالدولة ودروها في التنمية الصناعية.

دراسة البغدادي(2014) [xi] **و**تناولت الدراسة تقييم الأثر البيئي للمشروعات الصناعية ووتصنيفها إلى ثلاث محموعات طبقاً لدرجة تلوثها المجموعة أ، وب وهما صناعاتان خفيفة وتلوثها غير ضار بالبية مثل المجموعة ج والتي تضمن الصناعات الثقيلة الملوثة للبيئة.

دراسة مراد(2014) [xii]،وتناول الباحث دراسة المناطق الصناعية في العراق بالتركيز على منطقة عويريج الصناعية، من خلال دراسة البناء الصناعي لأهم القطاعات الصناعية بها باستخدام معامل التنوع الخام والتوطن الصناعي، وخلصت الدراسة على ضرورة إهتمام وتشجيع الاستثمار الخاص داخل المناطق الصناعية وتقديم الحوافز، وخفض الضرائب، كما اوصت الدراسة ضرورة ضبط استعمالات الاراضي بالمنطقة الصناعية وعدم البناء السكني على حساب المساحات المخصصة للصناعة بالمنطقة.

دراسة إيمان وآخرون(2018) [xiii] وتناولت الدراسة العوامل الطبيعية والبشرية لتوطن الصناعة في مدينة الصالحية الجديدة، مع تقييم الصناعة من خلال معامل التوطن الصناعي والذي اوضح أن الصناعات الغذائية تتوطن بشكل أكبر وذلك لتوافر المواد الخام، كما تتوطن الصناعات المعدنية بسبب وجود أكبر تجميع السيارات بها على مستوى الشرق الأوسط، وأوصت الدراسة ضرورة الإهتمام ببعض المناطق الصناعية ومن بينها منطقة الصالحية حتى تكون في مكانة مدينة العشر ومالسادس من أكتوبر.

دراسة أميرة، ونجم(2018) [xiv] تضمنت الدارسة تحليل جغرافي للمنطقة الصناعية في مدينة الحلة واثارها البيئية، ومدى مساهمتها في النشاط الصناعي ، اذ توافرت عوامل عديدة ساعدت على نمو وتطور المنطقة الصناعية، بعد ان استقطبت العديد من الانشطة الصناعية المختلفة الصناعات الكبيرة ، والمتوسطة ، والصغيرة .

دراسة خليل(2018) [xv]، وتلقي الدراسة الضوء على أهمية التنوع الصناعي وطرق قياسه وأنماطه، من خلال التركيز على الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية، والهيكل النوعي للصناعة التحويلية، وتم تحديد أنماط التنوع الصناعي بالمملكة قطاعياً وإقليمياً، ومن نتائج الدراسة أمكن التمييز بين أربعة أنماط تعكس درجة التنوع الصناعي بين محافظات المملكة وهي: نمط التنوع الصناعي الكبير، والمتوسط، وتخصص صناعي خفيف، وتخصص صناعي كبير، واوصت الدراسة الاهتمام بتنويع القاعدة الصناعية للمملكة خاصة في المناطق الصناعية الجديدة.

دراسة Holland & Chatterton[xvi]: وركزت الدراسة على بحث وتقويم تجربة مدينة نيوكاسيل الإنجليزية الصناعية وإلقاء الضوء على التشريعات والقوانين واللوائح وأشكال الملكية التي أدت إلى تغير أنماط الحياه الاقتصادية وأن تلك المدينة تتسم بسمات تميزها عن غيرها من المدن الصناعية في المملكة المتحدة وهى إنها أقل من مثيلتها في هيمنة الشركات الصناعية الكبرى والتي تحتكر بعض السلع.

دراسة Martin[xvii]: وهدفت الدراسة إلى بحث مدى تأثير المدن الصناعية على البيئة والاقتصاد بالتطبيق على الشركات العاملة في ولاية تكساس الامريكية، وأوضحت الدراسة ضرورة مراعاة قوانين البيئة واشترطات السلامة والصحة المهنية عند إنشاء المدن الصناعية.

الحدود المكانية والزمنية للدراسة:

منطقة الدراسة"صعيد مصر" تسمى بالوجه القبلي وهى منطقة تقع في الجزء العلوي من أراضي نهر النيل في مصر و تمتد هذه المنطقة من الجيزة شمالاً حتى أسوان جنوبًا، وتم استبعاد محافظة الجيزة لأنها تمثل إمتداداً صناعياً لإقليم القاهرة الكبرى، وسوف يحدث فجوة في تمثيل بيانات المحافظات إذ تم ضمها لمنطقة الدراسة، وبالتالي فمنطقة الدراسة تمتد من محافظة بني سويف، مروراً بمحافظة الفيوم، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان شكل (1).

وبذلك تمتد منطقة الدراسة ما بين دائرتي عرض ً05 ˚20 و ً05 ˚24 شمالاً و خطي طول ً00 ˚30 و ً00 ˚33 شرقاً، وقد بلغت أعداد المناطق الصناعية في صعيد مصر 39 منطقة، شكلت نحو 30,5٪ من إجمالي عدد المناطق في الجمهورية والبالغة نحو 128 منطقة تبعاً لهيئة التنمية الصناعية عام 2016، ونظرا لأهمية تلك المناطق من كونها نواة للتنمية الصناعية في أماكن اقامتها، لذلك إهتمت الدراسة بقياس الكم الصناعي بتلك المناطق في منطقة الدراسة.

وسوف تشمل هذه الدراسة الفترة الممتدة لإنشآء المناطق الصناعية بين تاريخ 1965: 2016، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات اقتصادية وسياسية أثرت على نمط وتوطن وتوزيع الصناعة بالدولة، وتم تقسيم هذه الفترة إلى عدة سنوات.

قبل عام 1965 بدأت فترة التوجية الاقتصادي المخطط والذي بدأ بالخطة الخمسية الأولى 1960 واتجه التفكير إلى تخصيص هيئة عامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس للصناعة فأنشئت الدولة في ديسمبر 1957 الهيئة العامة للتصنيع للإشراف على برامج الإنماء الصناعي وإنشآها مؤسسة النصر ومؤسسسة مصر والمؤسسة الاقتصادية ، وتحول اقتصاد مصر اعتماده على القطاع الخاص إلى القطاع العام لاسيما بعد حركة التأميم 1961 مما أصبح لزاما على الحكومة أن تضع برنامج للإنماء الصناعي وتعد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ١٩٦١/٦٠ و1965/٦٤ من أهم الإنجازات على المستويين المصرى والعربى، وبعد الخطة الخمسية الأولى كانت مصر تتفوق فى مؤشراتها الاقتصادية[xviii].

ولم تستطع الدوله إكمال الخطة الخمسية الثانية بسبب يونيو 1967، ووجهت كافة الاقتصاد إلى بناء الجيش وتوقف معظم مشاريع التنمية في مصر، وجاءت الفترة بعد عام 1974 حتى عام 1985 واخذت الدولة بسياسة الانفتاح والتوجه للكتلة الغربية وتشجيع القطاع الخاص واصدرت القانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن استثمار رأس المال العربي والاجنبي وبداية توجه الدولة إلى تحرير التجارة، وأنشأت 5 مناطق حرة في بورسعيد 1975، والسويس 1977، والإسكندرية 1973، القاهرة والاسماعيلية 1973 وأنشأت الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحره عام 1975 [xix]، ثم بداية العقد الأخير من القرن العشرين وتوجه الدولة إلى الخصخصة وبيع القطاع العام وعلى الرغم من التحسن المادي والنقدي في الدولة واعقبها الموافقة على اتفاقية الجات التي بدأت الدولة تنفيذها من أول يناير 1995 التي بموجبها أثرت على بعض الصناعات المعتمدة على مواردها المحلية.

مصطلحات الدراسة:

البعد البيئي	The environmental dimension
التخطيط الصناعي	Industrial planning
المستعمرة الصناعية	estate industrial
المنطقة الصناعية	Industrial Area "industrial distrists"
الميدان الصناعي	industrial park
النطاق الصناعي	industrial zone
مناطق صناعية عديمة المخلفات	Zero emissions zones

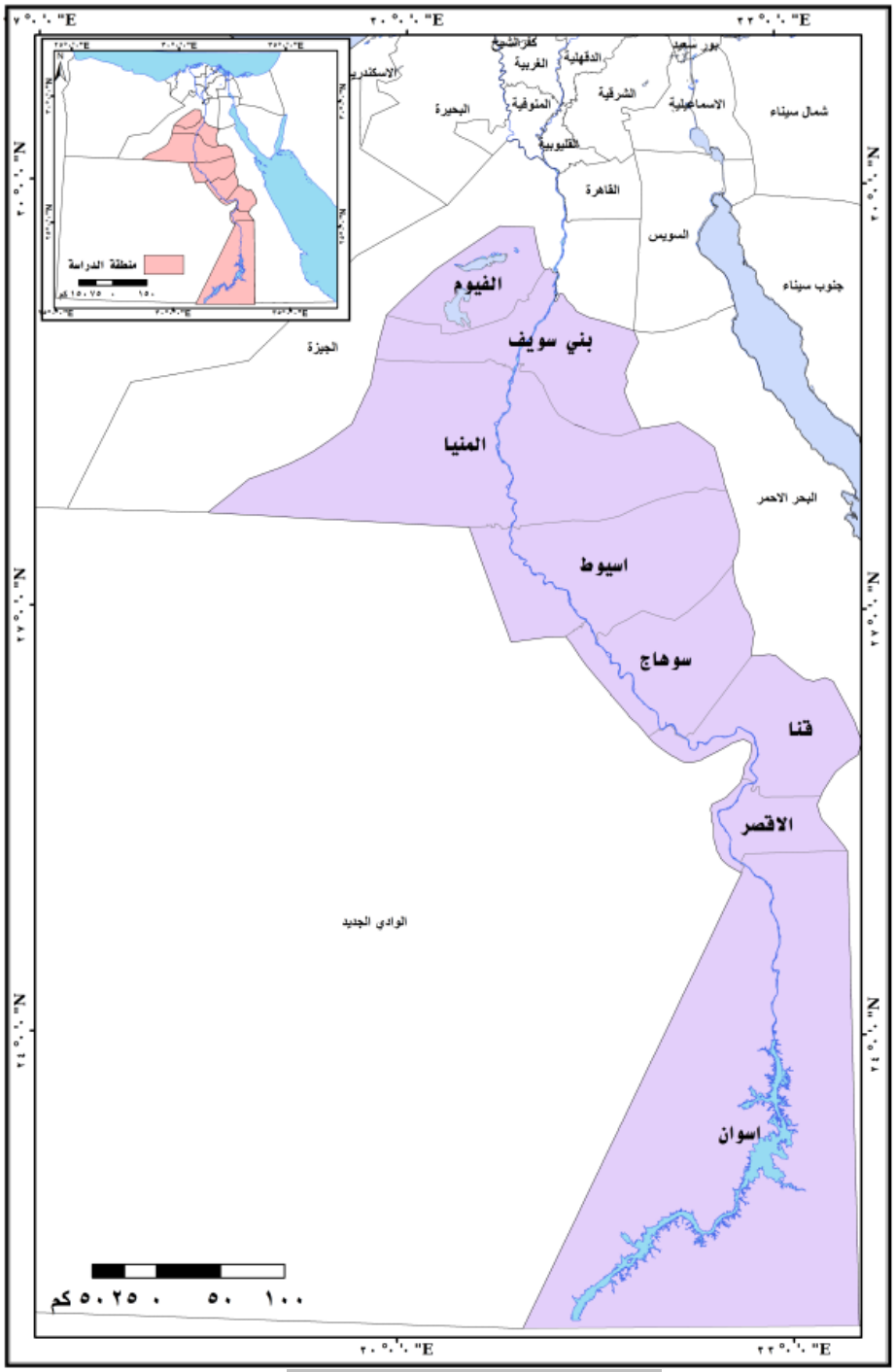

شكل (1): الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة.

المصدر : من عمل الطالبه: إعتماداً على برنامج arc gis v. 10.4

المقدمة:

يحقق إنشآء المناطق الصناعية[xx] فوائد كثيرة للقطاع الصناعي، فهي البنية المناسبة لإزدهار وتطوير مختلف الصناعات، فتخطيط المناطق الصناعية على أساس تشابه إختصاص الصناعات التي تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها يؤدي إلى تكامل هذه الصناعة، فينعكس ذلك بالإيجاب في إنخفاض تكاليف إنتاجها ويحقق مزايا الإنتاج الكبير كما يساعد تجميع المصانع في منطقة واحدة من استغلال الخدمات والتسهيلات المتاحة ضمن المناطق الصناعية كالمرافق العامة وغير ذلك مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الاستثمارية, وبذلك تحقق تلك المناطق الكثير من الفؤائد أهمها: توفير فرص العمل، وجذب الاستثمارات الأجنبية، نقل وتوطين التقنية، تعزيز قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، الإلتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الاساسية من الخدمات، كما أن نشر الإحصائيات حول الصناعات التي تشملها, يساعد على عملية التحديث والتطوير من خلال اتخاذ القرارات الأكثر علمية وفائدة.

ويقصد بالمناطق الصناعية، المساحات المحددة من الأراضي التي داخل أو خارج زمام المحافظات، والموضح إحداثيات حدودها الخارجية على خرائط مساحية وتخصص للمشروعات الصناعية والأنشطة الخدمية المرتبطة بها وفقاً لأحكام القوانين والقرارات المنظمة للصناعة والإستثمار، ويستثنى كل من المناطق الصناعية الحرة العامة والمناطق الاقتصادية والمناطق الحرفية وورث الصيانة.أو هى تحديد مساحة مكانية خاصة في المحافظات التي يكون لها ميزة نسبية معينة أو شهرة مميزة في صناعة من الصناعات ، على أن يراعى وجود ظهير صحراوي لهذه المحافظات توجد فية المناطق الصناعية المجمعة، كما أن المناطق الصناعية لن تكون مقصورة على الحدود لمصرية وإنما تكون في دول أخرى مثل السودان ونيجيريا[xxi].

وهذه المناطق الصناعية قد تندمج مع بعضها فتشكل إقليماً صناعياً كبيراً Large Industrial Region يمتد لمئات الكيلومترات، يعمل في مصانعه مئات الآلاف من العاملين[xxii].كما أن نشأة الصناعة بموقع ما سوف يؤدي إلى جذب مزيد من الصناعات الأخرى التي تحاول أن تستفيد من مزايا التجمع الصناعي، ويؤدي ذلك إلى نمو المنطقة صناعياً، مما يعمل على تزايد عمال الإنتاج الصناعي وعمال الخدمات، ويوسع من دائرة السوق وتصبح المنطقة مركزاً للعمال والقوة الشرائية[xxiii].

أولاً: نشأة المناطق الصناعية وتطورها.

أنشئت أول مدينة صناعية في العالم في مدينة مانشيستر في بريطانيا عام 1896م، وتسمى Trafford Industrial park، ثم تلتها المدينة الصناعية في شيكاغو وتسمى The Industrial Districtعام 1899م، وفي عام 1900م أنشئت مدينة صناعية في كنساس، وتبعتها إنشاء مدينة صناعية في نابولي بإيطاليا عام 1904م، ثم أخذت المدن الصناعية بالانتشار سريعًا منذ عام 1950م، وخاصة في الدول النامية، حيث أنشئت مدينة صناعية في بورتويكو عام 1950م، ثم في الهند عام 1960م، ثم أخذت تنتشر في كثير من دول العالم(xxiv).

وقد ظهرت المناطق الاقتصادية الحرة في الدول العربية في بداية القرن العشرين، فظهرت في كل من لبنان وسوريا في الخمسينيات من هذا القرن، ثم تلاها المغرب ومصر والأردن في الستينيات وبداية السبعينيات، أما الإمارات العربية فظهرت فيها المناطق الاقتصادية في منتصف الثمانينيات، وتوجد الآن أكثر من 89 منطقة حرة في الدول العربية، وقد أنشأت مصر مناطق اقتصادية حرة منذ السبعينيات في الإسكندرية ومدينة نصر وبورسعيد والسويس والإسماعيلية وسفاجا ودمياط، ولكن في السنوات الأخيرة حدث تغير في إستراتيجية إقامة تلك المناطق فجاء التركيز على المناطق الصناعية والاستثمارية والاقتصادية الموجهة للتصدير.

وللمناطق الصناعية في مصر تاريخ طويل، حيث نشأت التجمعات الصناعية المتخصصة والمدن الصناعية الكبرى في المحلة الكبرى وكفر الدوار وكفر الزيات وحلوان والتبين وشبرا الخيمة منذ أوائل القرن العشرين، إلا أن تخطيط وتنظيم المناطق الصناعية بشكلها الحديث بدأ منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة توسعاً كبيراً في المناطق الصناعية باعتبارها أداة أساسية للتخطيط الاقتصادي والعمراني، لذا زادت أعداد المناطق الصناعية الصادر لها قرار محافظ أو قرار مجلس وزراء أو قرار جمهوري، من 26 منطقة في أوائل التسعينيات إلى 128 منطقة في 2012(xxv).

أ- تطور التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في مصر خلال الفترة (2016-1965):

ومن خلال الجدول (1) والشكل(2) يتبين تطور إنشاء المناطق الصناعية على مستوى أقاليم مصر وذلك من عام 1965: 2016 والتي تم تقسيمها إلى أربع فترات بدءا من الفترة 1965: 1979 "الفترة الأولى" حيث العقدين السابع والثامن من القرن العشرين أحداثاً سياسية واقتصادية غيرت كثيراً من الخريطة الصناعية في مصر حيث شهدت تلك الفترة بداية الاقتصاد الموجه والخطة الخمسية الأولى التي وضعت ونفذت خلال الفترة من 1960: 1965، وتعد تلك الخطة بحق أهم

الخطط وأكثرها إنجازاً، حيث تم إنشآء العديد من المصانع بداية من صناعة عزل القطن التي إنتشرت مصانعها في كثير من المدن والبلدان إلى الصناعات الثقيلة والكهرومعدنية في حلوان ونجع حمادي، وأسوان.

وفي عام 1967 دخلت مصر حرب يونيو والتي أجهدت الدولة كما أجهضت الاقتصاد وبعد حرب أكتوبر توجهت الدولة إلى سياسة الباب المفتوح Open Door Policy وإعتمدت على إنشآء بعض المناطق الصناعية لنسيج الصناعة وفي تلك الفترة الفترة تم إنشآء 19 منطقة وُزعت على أقاليم مصر الشمالية حيث استأثر إقليم القاهرة الكبرى بعدد 10 مناطق مثلت نحو 52,63٪ من إجمالي المناطق المنشأة في تلك الفترة، وجاء إقليم السويس بعدد 5 مناطق لتمثل 26,32٪، وجاء إقليم الإسكندرية وإقليم الدلتا بعدد منطقتان لكلٍ منهما ليمثلا حوالي 10,53٪ من إجمالي المناطق المنشأة في تلك الفترة، ولم تحظى محافظات الصعيد بأي مناطق صناعية في ذلك الوقت.

ثم جاءت **الفترة الثانية** من 1980: 1989 شهدت تلك الفترة سياسة اقتصادية جديدة حيث توجهت الدولة في تلك المرحلة إلى خصخصة القطاع العام بعدما انهكته الديون، وأصبح عبئاً على الدولة، وقد ازداد عدد المناطق الصناعية في تلك المرحلة لتصل إلى31 منطقة بزيادة قدرها 163٪ عن المرحلة السابقة أي أكثر من مرة ونصف تقريباً، واختلف توزيع تلك المناطق على أقاليم مصر حيث نال إقليم القاهرة الكبرى عدد 14 منطقة لتمثل نحو 45,16٪ من إجمالي عدد المناطق الصناعية في تلك المرحلة وُزعت بين محافظات الإقليم لتشمل محافظة القاهرة 12 منطقة، والقليوبية والجيزة منطقة لكلٍ منهما.

وجاء إقليم السويس في المرتبة الثانية في عدد المناطق الصناعية في تلك المرحلة ليضم 9 مناطق صناعية مثلت نحو 29,03٪، وجاء إقليم الدلتا وإقليم الإسكندرية في المرتبة الثالثة بعدد 3 مناطق وبنسبة 29,68٪ لكل منهما، وضمت تلك المرحلة منطقتان بإقليم شمال الصعيد إحداهن في محافظة المنيا والأخرى في محافظة بني سويف ليمثل إقليم شمال الصعيد نحو 6,45٪ من إجمالي المناطق الصناعية المنشأة في تلك المرحلة، ويرجع إنشائهما لإقامة مدن جديدة في تلك المحافظات مما شجع على إقامة تلك المناطق لفتح فرص عمل لقاطني تلك المدن الجديدة.

جدول (1) تطور وتوزيع المناطق في مصر خلال الفترة (1965-2016)

الإقليم الصناعى	المحافظة	1979 : 1965	1989: 1980	1999: 1990	2009 : 2000	2016 : 2010
إقليم القاهرة الكبرى	القاهرة	9	12	16	18	18
	القليوبية	0	1	2	4	4
	الجيزة	1	1	2	4	4
جملة الإقليم	الجملة	10	14	20	26	26
	٪	52.6	45.2	24.1	21.7	20.3
إقليم السويس	بورسعيد	4	5	6	7	8
	شمال سيناء	0	1	2	2	2

1	1	1	0	0	جنوب سيناء	
6	4	4	1	0	الاسماعيلية	
3	3	2	2	1	الشرقية	
6	6	4	0	0	السويس	
26	23	19	9	5	الجملة	جملة الإقليم
20.3	19.2	22.9	29.0	26.3	٪	
3	2	2	1	0	دمياط	إقليم الدلتا
2	2	2	0	0	كفر الشيخ	
3	3	2	0	0	الدقهلية	
5	5	3	2	2	المنوفية	
13	12	9	3	2	الجملة	جملة الإقليم
10.2	10.0	10.8	9.7	10.5	٪	
4	3	3	1	0	البحيرة	إقليم الاسكندرية
10	10	7	2	2	الاسكندرية	
2	1	1	0	0	مطروح	
16	14	11	3	2	الجملة	جملة الإقليم
12.5	11.7	13.3	9.7	10.5	٪	
4	4	3	0	0	الفيوم	إقليم شمال الصعيد
8	8	3	1	0	بني سويف	
3	3	2	1	0	المنيا	
15	15	8	2	0	الجملة	جملة الإقليم
11.7	12.5	9.6	6.5	0.0	٪	
8	8	7	0	0	اسيوط	إقليم وسط الصعيد
4	4	2	0	0	الوادى الجديد	
12	12	9	0	0	الجملة	جملة الإقليم
9.4	10.0	10.8	0.0	0.0	٪	
4	4	0	0	0	البحر الاحمر	إقليم جنوب الصعيد
6	6	2	0	0	سوهاج	
5	5	3	0	0	قنا	
3	2	1	0	0	الاقصر	
2	1	1	0	0	اسوان	
20	18	7	0	0	الجملة	جملة الإقليم
15.6	15.0	8.4	0.0	0.0	٪	
128	120	83	31	19	الجملة	
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة اعتمادا على: بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة، عام 2016.

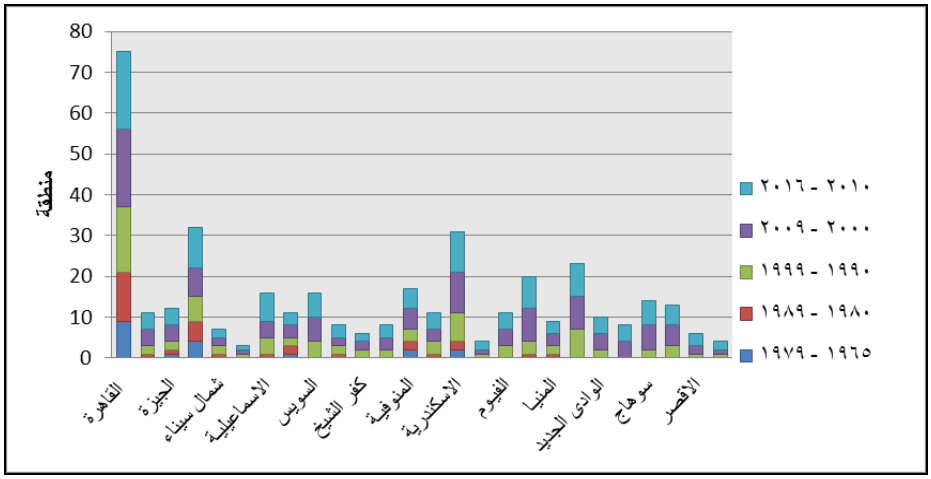

شكل (2) تطور توزيع المناطق الصناعية على مستوى محافظات مصر خلال الفترة (1965: 2016)

جاءت **المرحلة الثالثة** 1990: 1999 بتزايد عدد المناطق لتصل إلى 83 منطقة صناعية بزيادة قدرها 268٪ عن الفترة السابقة، أي ما يقرب من المرتين ونصف تقريبا(يزيد عن الضعف)،

ويتضح ذلك من الجدول (1)، حيث تنوع توزيع تلك المناطق في تلك الفترة على أقاليم مصر المختلفة، إذ احتلت أقاليم مصر الشمالية الحيز الأكبر في أعداد تلك المناطق، جاء إقليم القاهرة الكبرى في المرتبة الأولى ليحصد 20 منطقة صناعية بنسبة تصل إلى 24,10٪ من إجمالي المناطق الصناعية بمصر في تلك المرحلة، ثم جاء إقليم السويس في المرتبة الثانية بعدد 19 منطقة بنسبة 22,89٪، وإقليم الإسكندرية يحتل المرتبة الثالثة بعدد 11 منطقة ليمثل نحو13,25٪ من إجمالي المناطق الصناعية بمصر في تلك المرحلة.

وإقليم الدلتا بعدد 9 مناطق بنسبة 10,84٪ ليحتل المرتبة الرابعة، ويرجع ذلك إلى محافظات الوجه البحري عموما وإقليم الدلتا بوجهً خاص ليس لها ظهير صحراوي وأن معظم الامتداد العمراني القائم تم على حساب أجود الأراضي الزراعية لذلك فإن محافظات الإقليم لا تضم الكثير من المناطق الصناعية ومن أهم تلك المناطق مدينة السادات في المنوفية، ثم جاء إقليم وسط الصعيد بعدد 9 مناطق ليمثل نحو 10,8٪، وأسهم إقليما شمال الصعيد وجنوب الصعيد نسبة 9,6٪، و8,4٪ لكلٍ منهما على التوالي.

حققت **المرحلة الرابعة** 2000: 2009م نمو وتزايد في قرارات إنشاء المناطق الصناعية حيث وصل عدد المناطق في تلك المرحلة إلى 120 منطقة صناعية بزيادة قدرها 145,9٪ عن المرحلة السابقة، وبزيادة قدرها 636,8٪ أي ما يقرب من 7 أمثال العدد منذ بداية إنشاء المناطق الصناعية عام 1965م، ويرجع تزايد العدد في تلك المرحلة إلى إنشاء بعض الهيئات التي تقوم بالإشراف على تلك المناطق بشكل مباشر(*).

وبالتالي حقق صعيد مصر في تلك المرحلة تقدماً ملحوظاً في أعداد المناطق الصناعية حيث احتل إقليم جنوب الصعيد المرتبة الثالثة بعدد 18 منطقة أي حوالي 15٪، وعلى الرغم من هذا إلا أن معظم تلك المناطق ما زالت تحت التخطيط والبعض لم يكتمل مرافقها ومثل باقي محافظات جنوب مصر فإن إقليم جنوب الصعيد يبدو إنه غير جاذب للاستثمارات الصناعية رغم توفر المواد الخام التعدينية والزراعية والأيدي العاملة واهتمام الدولة بتنمية تلك المناطق وتقديم الحوافز الصناعية، وأهم المناطق الصناعية في الإقليم منطقة الكوثر بمحافظة سوهاج.[xxvi]

وجاء إقليما القاهرة الكبرى وإقليم السويس في المرتبة الأولى والثانية بعدد 27، و23 منطقة أي بنسبة 22,3٪، و19,1٪ لكل منهما على التوالي، ويرجع تزايد المناطق في إقليم السويس إلى تشجيع الدولة على إنشاء المناطق الصناعية ومنح الأراضي بالمجان وحتى يكون هناك توزيع عادل لتلك المناطق على مستوى الجمهورية شكل(3).

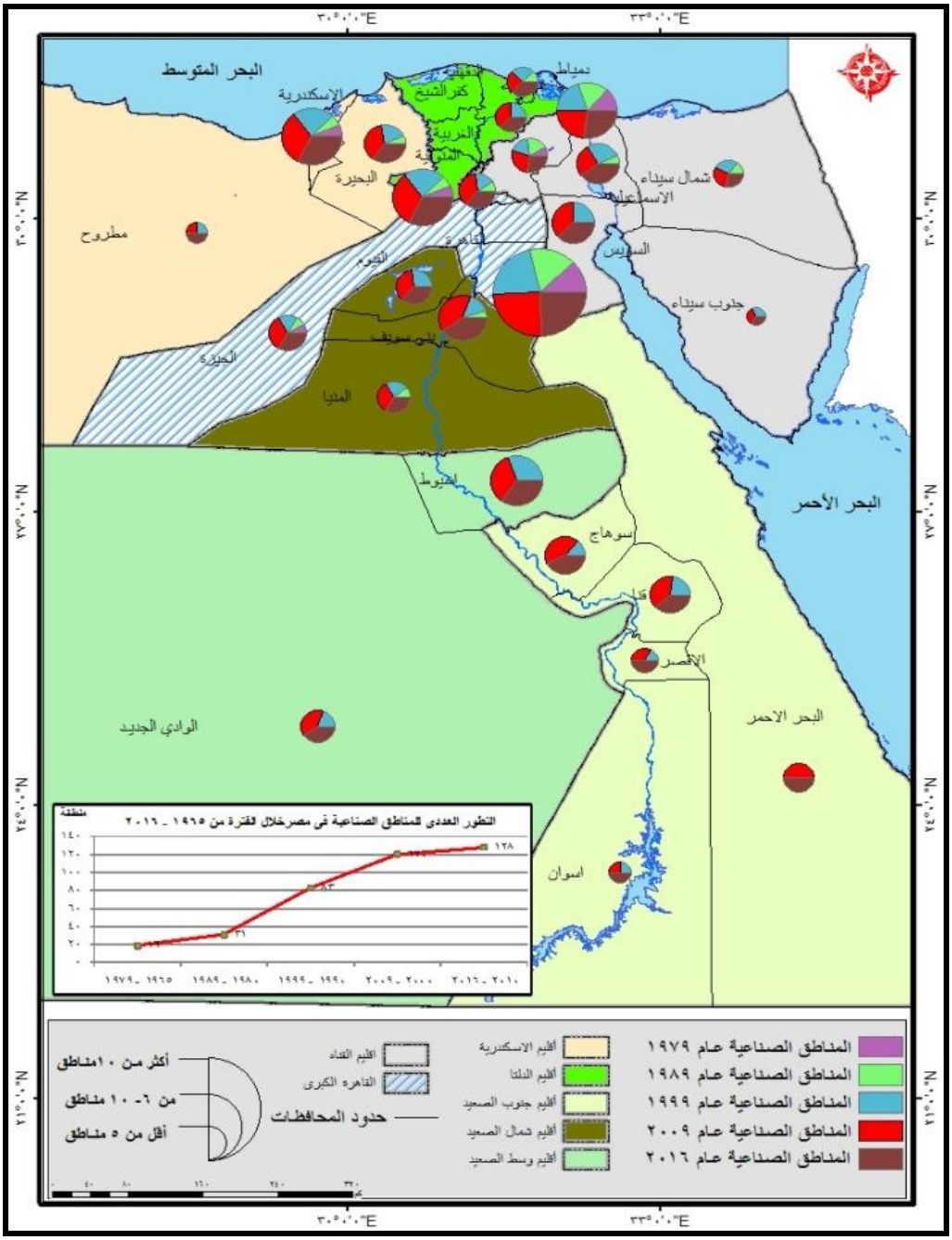

شكل(3) تطور أعداد المناطق الصناعية بأقاليم مصر للفترة من 1965: 2016م.

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات:- الخرائط الطبوغرافية مقياس رسم 1: 50.000 الهيئة العامة المصرية للمساحة، بالتعاون مع الوكالة الفنلندية للتنمية، القاهرة، 2004.، الخرائط الطبوغرافية مقياس رسم 250000:1، الهيئة العسكرية للمساحة، القاهرة، 1986.

وجاء إقليم شمال الصعيد في المرتبة الرابعة بعدد 15 منطقة وبنسبة 12,4٪ من إجمالي المناطق المتواجدة بتلك المرحلة 2000: 2009م، وبرجع زيادة عدد المناطق في إقليم شمال الصعيد إلى قربه من العاصمة وأن معظم المناطق به موجه للصناعات الثقيلة لاسيما صناعة مواد البناء اعتمادا على

المواد الخام الطبيعية، لذا نجد منطقة كوم أوشيم بالفيوم تليها المنطقة الصناعية ببياض العرب ببني سويف هما أهم المناطق الصناعية بالإقليم.

وحقق إقليم الإسكندرية 14 منطقة بنسبة 11,6٪، وحقق إقليمي الدلتا ووسط الصعيد عدد 12 منطقة بنسبة 9,9٪ لكل منهما ليحققا بذلك المرتبة الأخيرة في تلك المرحلة.

وفي النهاية جاءت **الفترة الخامسة والأخيرة** لتطور أعداد المناطق الصناعية 2010: 2016م بتطور بطيء للغاية حيث أستقر عدد المناطق عند 128 منطقة صناعية(*) بينما كان عددها 120 منطقة في الفترة السابقة ، وقد وُزعت المناطق الثمانية على إقليم السويس زاد عدد المناطق من 23 إلى 26 منطقة وإقليم الدلتا من 12 إلى 13 منطقة، وإقليم الإسكندرية من 14إلى 16 منطقة، وإقليم جنوب الصعيد من 18 إلى 20 منطقة، بينما ظل إقليم القاهرة الكبرى وإقليمي شمال ووسط الصعيد دون تغير في أعداد تلك المناطق، ويرجع ذلك لثورة يناير وما أعقبها من تغيرات جذرية في الاقتصاد المصري منها قلة الاستثمارات ومشكلات في الطاقة التي أدت بطبيعتها إلى توقف كثير من المصانع بتلك المناطق، وعلى الرغم من زيادة أعداد تلك المناطق أو قلتها إلا إنها لا تعتبر مقياس حقيقي على مدى تقدم الصناعة في تلك المحافظات.

ب- التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في مصر تبعاً لجهة الولاية عام 2016.

تتباين الأنظمة الإنشائية للمناطق الصناعية في مصر وفقاً للهدف من إنشائها كما يتضح من الجدول(2) والشكل (4) والقانون المنشئ لها، وتبعيتها الإدارية، وحوافز الاستثمار التي تقدمها، حيث يوجد في مصر 128 منطقة [xxvii] منها 76 منطقة صناعية تابعة للمحافظات، و20 منطقة صناعية تابعة للمدن الجديدة، و10 مناطق صناعية حرة، و16 منطقة تابعة لوزارة الصناعة والمتمثلة في إشراف الهيئة العامة للتنمية الصناعية عليها، و4 مناطق تتبع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بالإضافة إلى منطقتان لهما تبعية إداريه للشركة القابضة للتشييد والتعمير (شركة مساهمة قابضة مصرية).

جدول (2) توزيع المناطق الصناعية على الأقاليم الصناعية بمصر حسب جهة التبعية عام 2016م.

الاقليم الصناعى	المحافظة	ديوان المحافظة	وزارة التجارة و الصناعة	المجتمعات العمرانية الجديدة	الاستثمار و المناطق الحرة	الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية	الجملة
أقليم القاهرة الكبرى	القاهرة	13	1	3	1	0	18

	القليوبية	3		1		0	4
	الجيزة	1	1	1	1	0	4
جملة الاقليم	الجملة	17	2	5	2	0	26
	٪	22.37	12.50	25.00	20.00	0.00	20.31
أقليم السويس	بورسعيد	5	1	0	1	1	8
	شمال سيناء	2	0	0	0	0	2
	جنوب سيناء	1	0	0	0	0	1
	الاسماعيلية	3	0	0	1	2	6
	الشرقية	1	0	2	0	0	3
	السويس	0	2	2	1	1	6
جملة الاقليم	الجملة	12	3	4	3	4	26
	٪	15.79	18.75	20.00	30.00	100.00	20.31
أقليم الدلتا	دمياط	1	0	1	1	0	3
	كفر الشيخ	2	0	0	0	0	2
	الدقهلية	2	0	0	1	0	3
	المنوفية	3	0	1	1	0	5
جملة الاقليم	الجملة	8	0	2	3	0	13
	٪	10.53	0.00	10.00	30.00	0.00	10.16
أقليم الاسكندرية	البحيرة	3	0	1	0	0	4
	الاسكندرية	8	0	1	1	0	10
	مطروح	2	0	0	0	0	2
جملة الاقليم	الجملة	13	0	2	1	0	16
	٪	17.11	0.00	10.00	10.00	0.00	12.50
أقليم شمال الصعيد	الفيوم	2	1	1	0	0	4
	بنى سويف	6	1	1	0	0	8
	المنيا	1	1	1	0	0	3
جملة الاقليم	الجملة	9	3	3	0	0	15
	٪	11.84	18.75	15.00	0.00	0.00	11.72
أقليم وسط الصعيد	اسيوط	6	1	1	0	0	8
	الوادى الجديد	2	2	0	0	0	4
جملة الاقليم	الجملة	8	3	1	0	0	12
	٪	10.53	18.75	5.00	0.00	0.00	9.38
أقليم جنوب الصعيد(*)	البحر الاحمر	0	4	0	0	0	4
	سوهاج	4	0	1	0	0	6
	قنا	2	0	1	1	0	5
	الاقصر	1	1	1	0	0	3
	اسوان	2		0	0	0	2
جملة الاقليم	الجملة	9	5	3	1	0	20
	٪	11.84	31.25	15.00	10.00	0.00	15.63
الاجمالى		76	16	20	10	4	128

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة، عام 2016، ووزارة الإسكان والتعمير، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز معلومات الهيئة، بيانات وتقارير غير منشورة، القاهرة، 2016.

وتعتبر المناطق الصناعية التابعة **للمحافظات** هي تلك المناطق التي خُصصت أراضيها داخل حدود المحافظات لإنشاء مصانع، ويتم تحديدها غالباً بقرار من المحافظ كأحد أشكال اللامركزية في إدارة الأراضي، وأداة لخفض الازدحام الحضري، فقانون التخطيط العمراني رقم 3 لسنة 1982 نص على إنشاء المناطق الصناعية في المحافظات وحظر التوسع في المنشآت الصناعية خارج المناطق الصناعية، وفي عام 2016 بلغ عدد تلك المناطق 76 منطقة تابعة للمحافظات ويبلغ عدد المصانع بها 1603 مصنعاً يعمل بها نحو 110 ألف عامل باستثمارات قدرها 40 مليار جنيه[xxviii].

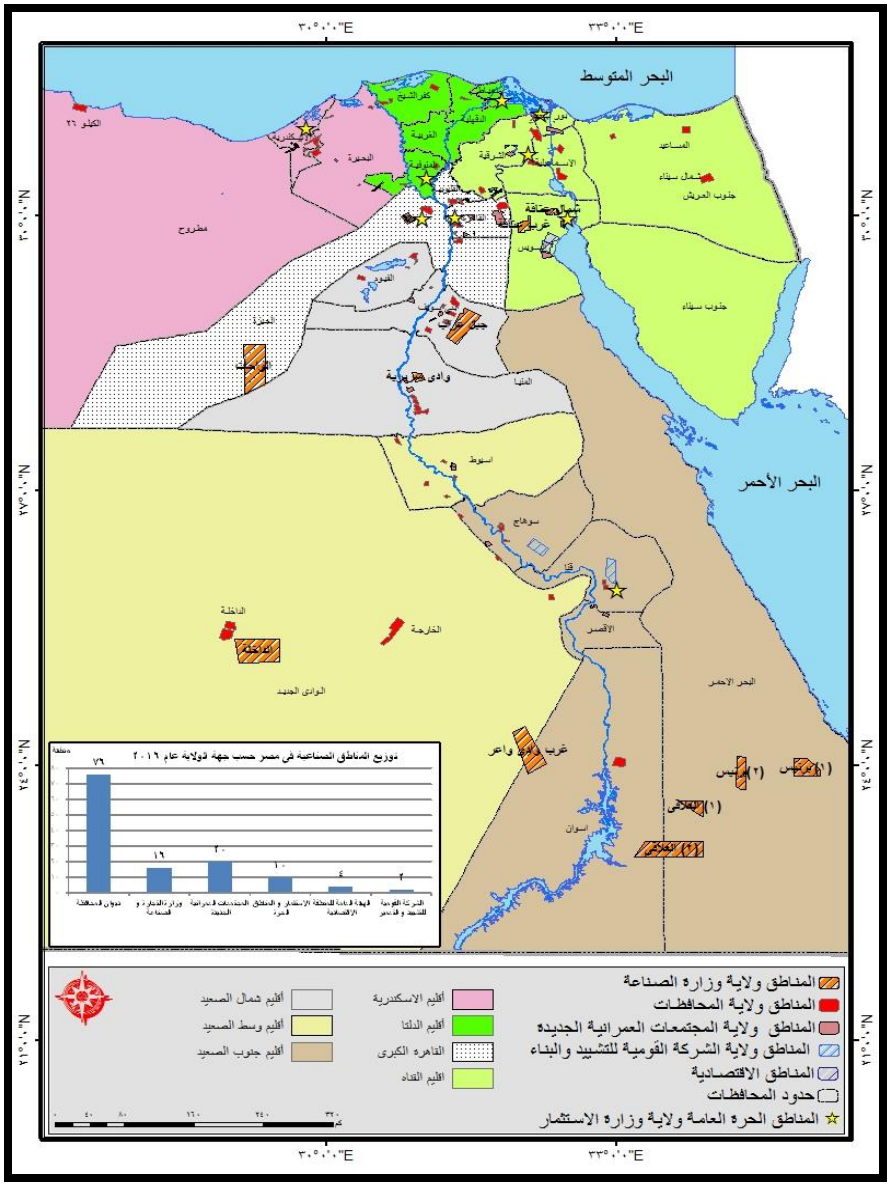

شكل (4) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية حسب جهة الولاية عام 2016م.

وتعد المنطقة الصناعية بأبورواش في الجيزة والمنطقة الصناعية في مرغم قبلي وبحري في الإسكندرية من أهم المناطق التابعة إدارياً للمحافظات من حيث عدد المنشآت الصناعية والعاملين بها، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية بهما 213 و 254 منشأة على الترتيب، وبلغ عدد العاملين حوالي 20 ألف و 23 ألف عامل لكل منهما على التوالي[xxix].

بينما إحتلت المناطق الصناعية التابعة **للمدن الجديدة** المرتبة الثانية من حيث العدد، حيث بلغ عددها 20 منطقة، وقد إنشئت المدن الجديدة كمجتمعات عمرانية طبقاً لقانون المجتمعات العمرانية رقم 59 لسنة 1979، منذ أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي بغرض إستيعاب الزيادات السكانية من خلال وضع قاعدة اقتصادية تكون الصناعة أهم أنشطتها، لذا فإن تخطيط المدن الجديدة

تضمن إنشاء مناطق صناعية، وهذه المناطق تتبع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وتعد من أقدم واهم المناطق الصناعية في مصر.

وتُعد المنطقة الصناعية بالعاشر من رمضان[xxx]. أكبر المناطق الصناعية من حيث عدد المنشآت وعدد العاملين، 1933منشأة و240 ألف عامل، تليها المنطقة الصناعية بالسادس من أكتوبر 1618 منشأة ونحو160 ألف عامل، ثم تليهم المنطقة الصناعية بكل من العبور، وبرج العرب.

أما تلك المناطق الصناعية التابعة **لوزارة التجارة والصناعة**" والتي تولي المهمة لهيئة التنمية الصناعية" فهي تلك التي يمكن نُطلق عليها المناطق الصناعية ذي الصناعات الثقيلة والتي جاءت بعدد 16 منطقة صناعية تَوزعت على أقاليم مصر المختلفة ولكن جاء تركزها أكثر في محافظات الصعيد التي تملك ظهير صحراوي يساعدها على التوسع، ومعظم تلك المناطق مازالت تحت التخطيط والبعض لم تكتمل مرافقها، وأهما منطقة جبل غراب ببني سويف، ووادي السريرية بالمنيا، الزرابي بأسيوط، ومنطقتا الداخلة ووادي واغر بالوادي الجديد، وأربع مناطق بالبحر الأحمر وهم العلاقي 1، 2، والبرنس 1، 2.

وترى الدراسة أن كثرة تعدد جهة الولاية على تلك المناطق الصناعية يفقد كثير من المشروعات الوقت والمال لذلك فإن توحيد جهة الولاية أو وجود لجنة تضم كل تلك الجهات بكل محافظة يجعل هناك سرعة في حل معوقات تلك المشروعات المقامة بالمناطق الصناعية.

ثانياً – التوزيع الجغرافى للمنشآت الصناعية والعاملين والاستثمارات بالمناطق الصناعية في مصر عام 2016.

يهدف التوزيع الجغرافي للصناعة إلى التعرف على أنماط التوزيع الجغرافي لهذه الأنشطة الصناعية وتوضيح أنماطها والصورة العامة للتوزيع المكاني ويهدف أيضا إلى إبراز الاختلافات المكانية للأنشطة الصناعية، والتعرف على قطاعاتها الصناعية المختلفة، والتعرف على طبيعة كل صناعة والتي تختلف كذلك من مرحلة اقتصادية إلى أخرى حسب مستويات التقدم التكنولوجي السائد[xxxi].

بلغ عدد المنشآت بالمناطق الصناعية في جمهورية مصر العربية نحو 10606 منشأة مثلت نحو 28,82 ٪ من إجمالي عدد المنشآت الصناعية المسجلة في عام 2016 والتي بلغت نحو 36795 منشأة [xxxii].

ومن خلال الجدول(3) يتبين أن إقليم القاهرة الكبرى احتل المركز الأول في عدد المنشآت بالمناطق الصناعية بنسبة بلغت 42,7٪ من جملة المنشآت بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، حيث يضم الإقليم 26 منطقة صناعية تمثل نحو 20,3٪ من إجمالي المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، ويليه إقليم القناة بعدد 2660 منشأة بنسبة 25,1٪.

ثم يأتي إقليمي الاسكندرية والدلتا في المرتبة الثالثة والرابعة بنحو 1316 و 1149 منشأة مثلت نحو 12,4٪ و 10,8٪ لكل منهم على التوالي من حيث عدد المنشآت بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، وجآء صعيد مصر بتكوينة الثلاثي (شمال الصعيد، وسط الصعيد، جنوب الصعيد) بنسب 4,1٪ و2,1٪ و2,7٪ أي بإجمالي 8,9٪ ليأتي الصعيد بذلك في المرتبة الأخيرة في عدد المنشآت بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، ويرجع ذلك إلى ضعف الإستثمارات بتلك المناطق حيث لم تتعدى جملة الاستثمارات بالصعيد 4,2٪ من جملة الإستثمارات بالمناطق الصناعية.

جدول(3) الكثافة الصناعية لأقاليم مصر الاقتصادية للمناطق الصناعية 2016.

الاقليم الصناعى	المنشآت الصناعية		العاملين		التكاليف الاستثمارية بالالف جنيه		القيمة المضافة		قيمة الإنتاج		الاهمية النسبية	الرتبة
	مصنع	٪	عدد	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪		
اقليم القاهرة الكبرى	4533	42.7	415873	43.2	397403201.1	42.3	201712873.4	46.1	1119187395	79.6	50.8	1
اقليم الاسكندرية	1316	12.4	106673	11.1	69142879	7.4	24939621.6	5.7	59915257.64	4.3	8.2	4
اقليم القناة	2660	25.1	331134	34.4	313460250	33.4	119951368.3	27.4	164869959.3	11.7	26.4	2
اقليم الدلتا	1149	10.8	75912	7.9	113581503.1	12.1	70807100.2	16.2	41861327.36	3.0	10.0	3
أقليم شمال الصعيد	436	4.1	22681	2.4	31656956.7	3.4	10848402.96	2.5	12947966.83	0.9	2.6	5
اقليم وسط الصعيد	223	2.1	5417	0.6	5077474.7	0.5	2279521.4	0.5	3605062.91	0.3	0.8	7
اقليم جنوب الصعيد	289	2.7	5738	0.6	8608515.825	0.9	7339726.305	1.7	3765366.611	0.3	1.2	6
الجملة	10606	100.0	963428	100.0	938930780.4	100.0	437878614.2	100.0	1406152336	100.0	100.0	

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016/8/15، وزارة الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، مركز معلومات الهيئة، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016.

كما اتفق التوزيع الجغرافي لحجم العمالة في المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية مع توزيع المنشآت الصناعية وكانت العلاقة طردية في صعيد مصر حيث إنه كلما تزايد عدد المنشآت كلما ازداد معها عدد العاملين، حيث بلغ جملة العاملين بالمناطق الصناعية نحو 963,4 ألف عامل، احتل إقليم القاهرة الكبرى وإقليم القناة وإقليم الإسكندرية وإقليم الدلتا الرتب الأربع الأولى في عدد العمال بالمناطق الصناعية بنسب 43,2٪، 34,4٪، 11,1٪، 7,9٪ من جملة العمالة بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، وتوالت بعد ذلك أقاليم الصعيد لتأتي في الرتب الأخيرة فقد جاء إقليم شمال الصعيد وإقليم وسط الصعيد وجنوب الصعيد بنسبة 2,4٪، 0,6٪، 0,6٪ لكل منهم على التوالي أي 3,4٪ من جملة العمالة بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية.

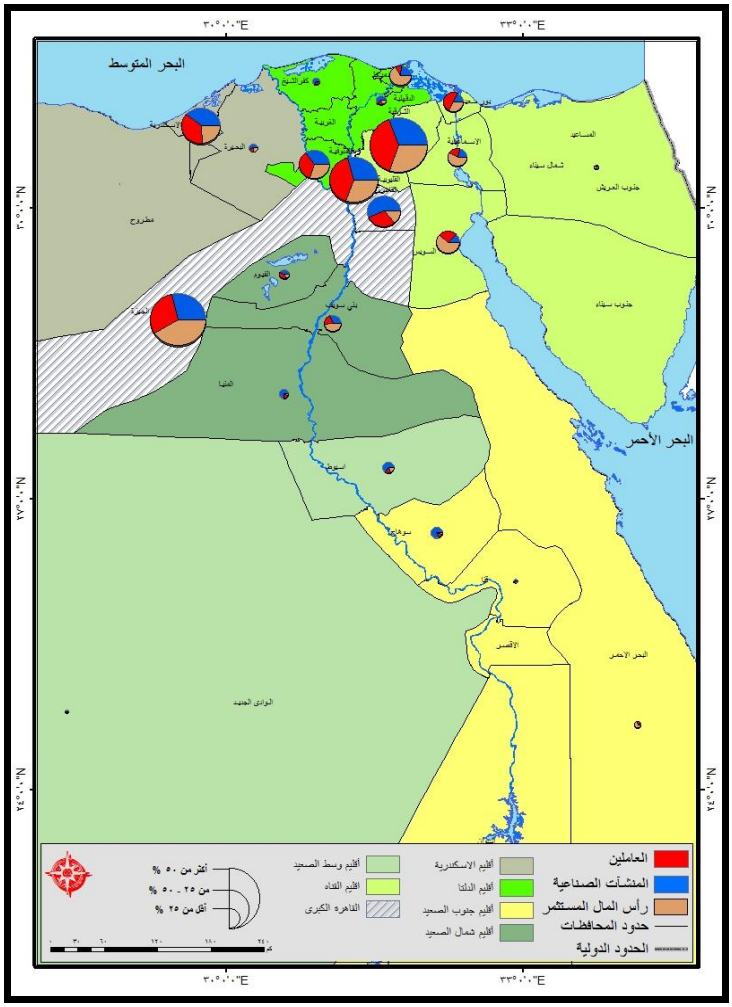

شكل (5) التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية والعاملين ورأس المال على مستوى المناطق الصناعية موزعة على الأقاليم الصناعية بمحافظات مصر عام 2016.

أما جملة الاستثمارات فقد سجلت داخل المناطق الصناعية قيمة 938,9 مليار جنيه، وُزعت تلك الاستثمارات على أقاليم مصر بشكل غير عادل أو غير متوازن حيث احتلت أقاليم مصر الشمالية النسبة الأكبر في جلب الاستثمارات داخل المناطق الصناعية جاءت أقاليم: القاهرة الكبرى، والقناة، والدلتا، والإسكندرية بالمراكز الأولى في تلك الاستثمارات لتشكل نحو 42,3٪، 33,4٪، 12,1٪، 7,4٪ لكلٍ منهم على التوالي. وربما يرجع ذلك إلى قرب محافظات هذه الأقاليم من القاهرة والتي تعتبر أكبر سوق استهلاكي على مستوى الجمهورية، وربما القرب من النقل السريع والممرات الكبرى مثل إقليم القناة حيث تشمل المناطق الصناعية به على قطاعي البترول وتكريره وقطاع إنتاج وتوزيع الكهرباء والذي بلغ متوسط التكاليف الاستثمارية به 117,84مليون جنيه/ منشأة ، وتأتي أقاليم الصعيد أيضا في المراكز الأخيرة للاستثمارات داخل المناطق الصناعية شكلت جميع محافظاته نسبة 4,8٪ من جملة الاستثمارات داخل المناطق على مستوى الجمهورية رغم تواجد موارده وتوفر عدد السكان بنسبة 29٪

من سكان الجمهورية، والظهير الصحراوي لكل محافظاته التي تساعد على التوسع في تلك المناطق الصناعية .

وكما يتضح من الجدول(3) أن القيمة المضافة[xxxiii] وهى أحد المعايير التي يعتمد عليها في تصنيف وقياس حجم المنشآت الصناعية، فبعضها يرتكز على أساس عدد العاملين فيها ويعتبر الاعتماد على عدد العمال هو المعيار التقليدي والأكثر شيوعاً لقياس حجم الصناعة بأي منطقة والبعض الآخر يعتمد على القيمة المضافة، حيث يعتبر من أفضل العناصر كمعيار لقياس النشاط الاقتصادي بأي منطقة، لأنها تتضمن كل عناصر مستلزمات الإنتاج، كما أن هذا المعيار ذا طبيعة اقتصادية أكثر من العمالة، وتحدد القيمة المضافة إنتاجية العمل ورأس المال، كما أنها توضح الأهمية الاقتصادية النسبية للصناعات في مختلف جهات الدولة[xxxiv].

وقد بلغت القيمة المضافة للصناعة بالمناطق الصناعية بما يقرب من 437 مليار جنيه، مثلت النسبة أعلاها في إقليم القاهرة الكبرى 46,1٪ بما يتضمنه من محافظات (القاهرة 2,3٪، والجيزة 26,2٪، والقليوبية 17,6٪، ويمكن تفسير ذلك إلى تركز المنشآت بالمناطق الصناعية وارتفاع معدلات نمو رأس المال المستثمر خلال الفترة الأخيرة، بينما جاء إقليم القناة في المرتبة الثانية من حيث القيمة المضافة ليمثل نحو 27,4٪، ويأتي إقليم الدلتا في المرتبة الثالثة ليمثل 16,2٪ من حيث القيمة المضافة بمنشآت المناطق الصناعية، ثم احتل إقليم الإسكندرية المرتبة الرابعة ليسجل نحو 5,7٪، ومثلت أقاليم شمال الصعيد ووسط الصعيد وجنوب الصعيد نسب 2,5٪ و0,53٪ و1,7٪ لكلٍ منهم على التوالي أي 3,3٪، ويرجع ذلك إلى قلة المنشآت الكبيرة بالصعيد وقلة رأس المال المستثمر.

وبناءاً على مؤشرات البناء الصناعي والأهمية النسبية السابقة يمكن تقسيم أقاليم مصر إلى فئات:

الفئة الأولى وتضم الأقاليم التي بلغت كثافتها من 50 ٪فأكثر وشملت إقيم واحد فقط وهو إقليم القاهرة الكبرى حيث احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بنحو 50,8٪، جدول(3) والشكل(6).

الفئة الثانية وشملت الأقاليم التي كثافتها من 25 إلى 50٪ ، وجاء إقليم القناة فقط في هذه الفئة لتمثل بنحو 26,6٪.

الفئة الثالثة وضمت الأقاليم الأقل من 25٪ وشملت إقليم الدلتا بنسبة 10٪، والإسكندرية بنسبة 8,2٪، وتوالت أقاليم شمال وجنوب ووسط الصعيد في المراتب الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لتشكل 2,6٪، 1,2٪، 0,8٪ لكلٍ منهم على الترتيب جدول().

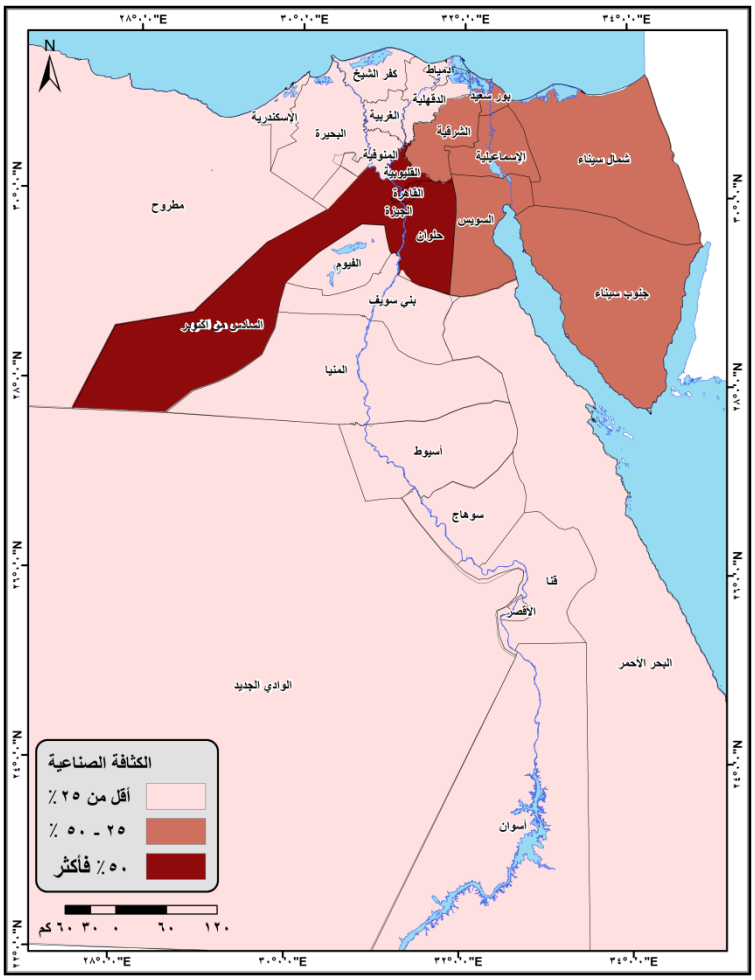

شكل(6) الكثافة الصناعية لمنشآت المناطق الصناعية في أقاليم مصر عام 2016.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية والعاملين والاستثمارا ت بالمناطق الصناعية في صعيد مصر.

بلغ عدد المنشآت في المناطق الصناعية في صعيد مصر نحو 926 منشأة مثلت نحو 8,7٪ من جملة المنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية المسجلة بهيئة التنمية الصناعية والبالغ إجماليها نحو 10606 منشأة، وكما يتبين من الجدول(4) تباين توزيعها على مستوى محافظات صعيد مصر فقد بلغت أعلاها في محافظة سوهاج 213 منشأة مسجلة بهيئة التنمية الصناعية مثلت نحو32٪، ويرجع ذلك إلى وجود المنطقة الصناعية الجديدة بحي الكوثر، وتشهد هذه المنطقة الصناعية نموا سريعًا، ويتم حاليا إنشاء المرحلة

الثالثة منها والتي ترفع مساحة الأرض المستخدمة في الصناعة في هذه المنطقة إلى ثلاثة أضعاف والتي مثلت نحو 90,1٪ جملة المنشآت بالمناطق الصناعية بمحافظة سوهاج.

وتأتي محافظة أسيوط في المرتبة الثانية من حيث عدد المنشآت بمنطقة الدراسة حيث بلغت نحو 207 منشأة مثلت 22,4 ٪، ثم محافظة بني سويف في المرتبة الثالثة من حيث عدد المنشآت الصناعية التي تعمل بالمناطق الصناعية حيث بلغت 198 منشأة مثلت نحو 21,4٪.

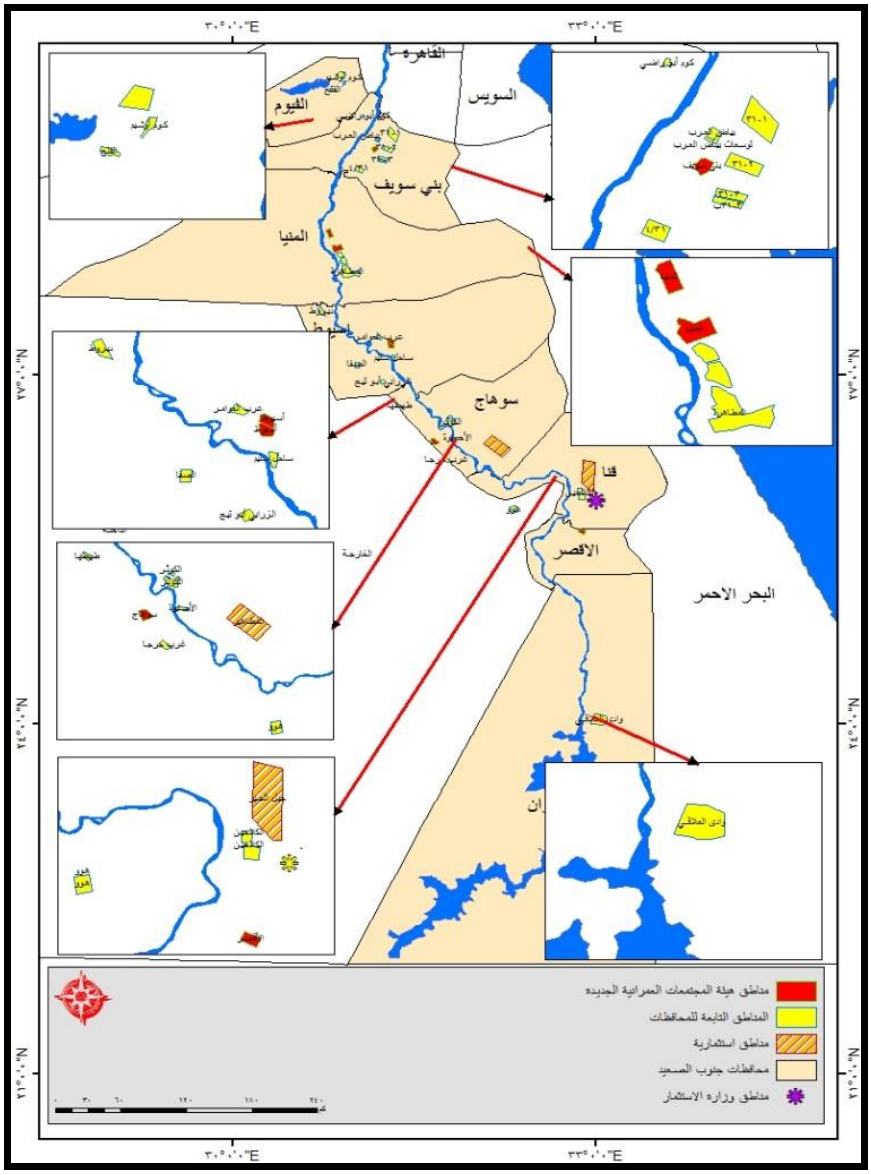

شكل (7) التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية موزعة على محافظات منطقة الدراسة عام 2016

وجاءت محافظة المنيا في المرتبة الرابعة بنحو 145 منشأة شكلت نحو 15,7٪ من جملة المنشآت بالمناطق الصناعية بصعيد مصر، وجاءت محافظات الفيوم 93 منشأة، وأسوان 41 منشأة، وقنا 29 منشأة شكلا نحو 10٪، و4,4٪ و3,1٪ لكل منهم على التوالي، ويرجع ذلك إلى قلة المنشآت وترجع قلة عدد المنشآت بهذه المناطق الصناعية عن غيرها من المناطق الأخرى إلي أن المناطق

الصناعية التي تحتويها تلك معظمها حديثة النشأة، ولم تكتمل بها المرافق بعد ولكنها علي وشك الانتهاء وسوف يتم تدعيم النشاط الصناعي بها بدرجة كبيرة، للتوافق مع المناطق الصناعية الأخرى التي سبقتها في النشأة.

جدول(4) توزيع المنشآت والعمالة ورأس المال بالمناطق الصناعية بصعيد مصر.

المحافظة	المنطقة الصناعية	المنشآت الصناعية		العمال		رأس المال المستثمر	
		مصنع	٪	عدد	٪	قيمة	٪
بنى سويف	المنطقة الصناعية ببياض العرب	104	52.5	5432	42.4	22859772	83.9
	المنطقه الصناعيه بكوم ابو راضى	33	16.7	3108	24.3	1306891	4.8
	المنطقة الصناعية 31/1	2	1	70	0.6	81100	0.3
	المنطقة الصناعية ببنى سويف الجديدة	59	29.8	4204	32.8	2984098	11
اجمالي مناطق المحافظة		198	100	12814	100	27231860	100
٪ من الاجمالي		**21.4**	**100**	**41**	**100**	**69.6**	**100**
الفيوم	المنطقة الصناعية بكوم اوشيم	88	94.6	7027	98.2	3142578	96.6
	الفتح الصناعية	5	5.4	126	1.8	109609	3.4
اجمالي مناطق المحافظة		93	100	7153	100	3252187	100
٪ من الاجمالي		**10**	**100**	**22.9**	**100**	**8.3**	**100**
المنيا	المنطقه الصناعيه بالمطاهره	64	44.1	1895	69.8	802564	68.4
	المنطقة الصناعية بالمنيا الجديدة	81	55.9	819	30.2	370347	31.6
اجمالي مناطق المحافظة		145	100	2714	100	1172910	100
٪ من الاجمالي		**15.7**	**100**	**8.7**	**100**	**3**	**100**
أسيوط	منطقة الصفا الصناعية بنى غالب	94	45.4	1721	38.8	1689119	34.1
	المنطقة الصناعية بساحل سليم بأسيوط	53	25.6	872	19.7	1011269	20.4
	المنطقة الصناعية بأبنوب العوامر	31	15	1383	31.2	1783386	36
	المنطقة الصناعية بأبو تيج الزرابى	8	3.9	142	3.2	199050	4
	المنطقة الصناعية دشلوط بديروط	13	6.3	175	4	178877	3.6
	مدينة أسيوط الجديدة	8	3.9	138	3.1	99320	2
اجمالي مناطق المحافظة		207	100	4431	100	4961021	100
٪ من الاجمالي		**22.4**	**100**	**14.2**	**100**	**12.7**	**100**
سوهاج	المنطقة الصناعية بالكوثر	192	90.1	2839	89.1	973705	72.2
	المنطقة الصناعية بالاحايوة	6	2.8	105	3.3	303221	22.5
	المنطقه الصناعيه داوود-غرب جرجا	6	2.8	110	3.5	36411	2.7
	المنطقه الصناعيه بغرب طهطا	6	2.8	103	3.2	29750	2.2
	المنطقةالاستثمارية بالمطاهير	1	0.5	2	0.1	105	0
	المنطقة الصناعية بسوهاج الجديدة	2	0.9	26	0.8	6160	0.5
اجمالي مناطق المحافظة		213	100	3185	100	1349351	100
٪ من الاجمالي		**23**	**100**	**10.2**	**100**	**3.5**	**100**
قنا	المنطقه الصناعيه بالكلاحين مركز قفط	8	27.6	245	35	153353	14.2
	مدينة الصالحية - المجمع الصناعى بقنا	20	69	93	13.3	55800	5.2
	المنطقةالاستثمارية بجبل الجير	1	3.5	363	51.8	873000	80.7
اجمالي مناطق المحافظة		29	100	701	100	1082153	100
٪ من الاجمالي		**3.1**	**100**	**2.2**	**100**	**2.8**	**100**
اسوان	المنطقة الصناعية بالشلالات وادى العلاقى	41	100	239	100	57813	100
اجمالي مناطق المحافظة		41	100	239	100	57813	100
٪ من الاجمالي		4.4	100	0.8	100	0.1	100
الاجمالى العام لمنطقة الدراسة		**926**	**100**	**31237**	**100**	**39107295**	**100**
جملة الجمهورية		**10606**		**963428**	**100.0**	**938930780.4**	**100.0**

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة، عام 2016.

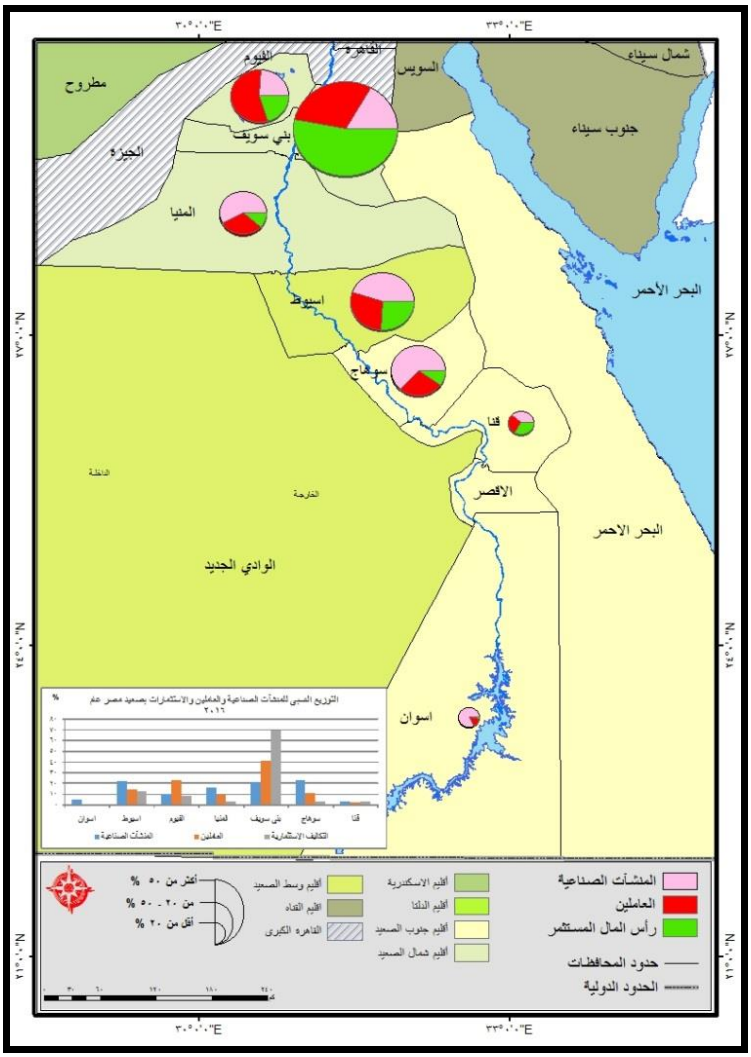

شكل (8) التوزيع النسبي للمنشآت الصناعية والعاملين والاستثمارات بالمناطق الصناعية بصعيد مصر عام 2016.

وتباين التوزيع الجغرافي للعمالة ورأس المال المستثمر على خريطة صعيد مصر وقد بلغ حجم القوى العاملة بالمنشات الصناعية المسجلة بمنطقة الدِّراسة 31,8 ألف عامل شكلت نحو 3,2 ٪ من إجمالي عدد العمالة بالمنشآت الصناعية بالمناطق الصناعية المسجلة بهيئة التنمية الصناعية والتي تقدر بنحو 963,42 ألف عامل، وقد تباين التوزيع الجغرافي لتلك العمالة على محافظات صعيد مصر، فعلى الرغم من أن محافظة سوهاج تحتل المرتبة الأولى في أعداد المنشآت بالمناطق الصناعية 213 منشأة مثلت نحو 23٪، إلا أن نسبة العمالة بها شكلت نحو 10,2٪ ، وجاءت محافظة بني سويف في المرتبة الثالثة

في أعداد المنشآت بنسبة21,4٪ وفي المرتبة الأولى في كل من العمالة ورأس المال(التكاليف الاستثمارية) لتشكل نحو41٪، و69٪ من جملة العمالة ورأس المال المستثمر في محافظات منطقة الدراسة.

جدول(5) متوسط ما يحققة العامل من قيمة مضافة بصعيد مصر 2016.

المحافظة	عدد العمال	القيمة المضافة	متوسط ما يحققة العامل من قيمة مضافة/ جنيه
بنى سويف	12814	9101003	710.24
الفيوم	7153	1336360	186.83
المنيا	2714	411040.2	151.45
اسيوط	4431	2248345	507.41
سوهاج	3185	594776.2	186.74
قنا	701	827508.7	1180.47
اسوان	239	37537.13	157.06
جملة الصعيد	31237	14556570	466.00

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة اعتماداً على: بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة، عام 2016.

أما عن قيمة ما يحققه العامل من قيمة مضافة يلاحظ من الجدول(5) أن متوسط ما يحققه العامل من قيمة مضافة بلغ 466 جنيه سنوياً، ويختلف هذا المتوسط بين محافظات مناطق الدراسة، حيث ارتفع متوسط ما يحققها العامل من القيمة المضافة سنويا في محافظات قنا، وبني سويف، وأسيوط(1180,5 جنيه/سنوياً)، (710,2 جنيه/سنوياً)، (507,4جنيه/ سنوياً) على التوالي، وانخفض عن المتوسط العام لإجمالي منطقة الدراسة في محافظات الفيوم، وسوهاج، وأسوان، والمنيا بمتوسط قدره 186,8، و186,7، و157,1، و151,5 جنيه/سنوياً، ويرجع ذلك لإنخفاض حجم العمالة بالنسبة لحجم الإنتاج واستخدامها لتقنية عالية خاصة وأن معظمها صناعات حديثة تابعة للقطاع الخاص.

لذلك فإن المشروعات الصناعية الحديثة تفضل أن تقوم في هذه المحافظات لما تحققة من الصناعة من قيمة مضافة عالية وبها مناطق صناعية حديثة تقوم على التكنولوجيا العالية وترشيد العمالة الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع القيمة المضافة للعامل وتقل بقية المحافظات عن المتوسط العام للجمهورية من القيمة المضافة والتي تبلغ 454 جنيه.

ومن ناحية القيمة المضافة وقيمة الإنتاج على مستوى محافظات الدراسة فقد تبين من خلال الجدول(6) والشكل(9) أن محافظة بني سويف إستأثرت بالنسبة الأعلى فشكلت نحو 62,5٪، 55,7٪ من إجمالي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج على التوالي بمنطقة الدراسة، ويرجع ذلك زيادة إلى

عدد المناطق الصناعية بها دون غيرها من المحافظات، بالإضافة إلى إستئثارها بصناعات ذات أحجام كبيرة وضخمة مما ينتج عنه زيادة الإنتاج والقيمة المضافة للصناعة بها.

جدول (6) توزيع القيمة المضافة وقيمة الانتاج الصناعي بالمناطق الصناعية بصعيد مصر 2016.

الاقليم الصناعى	المحافظة	القيمة المضافة بالألف جنيه		قيمة الإنتاج بالألف جنيه	
		القيمة	٪	القيمة	٪
أقليم شمال الصعيد	بنى سويف	**9101003**	**٦٢.٥**	**10756855.5**	**٥٥.٧**
	الفيوم	**1336359.8**	**٩.٢**	**1458400.85**	**٧.٦**
	المنيا	**411040.16**	**٢.٨**	**732710.479**	**٣.٨**
أقليم وسط الصعيد	اسيوط	**2248345**	**١٥.٥**	**3529516.7**	**١٨.٣**
أقليم جنوب الصعيد	سوهاج	**594776.24**	**٤.١**	**698951.82**	**٣.٦**
	قنا	**827508.74**	**٥.٧**	**2106024.89**	**١٠.٩**
	اسوان	**37537.125**	**٠.٣**	**22985.203**	**٠.١**
الاجمالى		**14556570**	**١٠٠.٠**	**19305445.4**	**١٠٠.٠**

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة اعتماداً على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة، 2016، وزارة الإسكان والتعمير، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مركز معلومات الهيئة، بيانات وتقارير غير منشورة ،القاهرة، 2017.

وتأتي محافظة أسيوط في المرتبة الثانية وبفارق كبير عن محافظة بني سويف من حيث القيمة المضافة وقيمة الإنتاج حيث مثلت نحو15,5٪، 18,3٪ لكلٍ منهما على التوالي من إجمالي القيمة المضافة وقيمة الإنتاج في منطقة الدراسة، ثم جاءت محافظة الفيوم في المرتبة الثالثة من حيث القيمة المضافة بنسبة9,2٪، على الرغم من احتلالها المرتبة الرابعة من قيمة الإنتاج بنسبة 7,6٪ من إجمالي قيمة الإنتاج بمنطقة الدراسة.

ثم توالت قنا، وسوهاج، المنيا، وأسوان لتشكل كلٍ منهم 5,7٪، 4,1٪، 2,8٪، 0,3٪ من إجمالي القيمة المضافة بمنطقة الدراسة، وبنسبة 10,9٪، 3,6٪، 3,8٪، 0,8٪ من إجمالي قيمة الإنتاج بمنطقة الدراسة لكلٍ منهم على الترتيب، ويرجع ذلك إلى سيادة المنشآت الصغيرة والقزمية في هذه المحافظات، وربما إلى قلة المناطق الصناعية بها، إذا تراوح متوسط عدد العمال لكل مصنع ما بين 24/ عامل / مصنع كما في محافظة قنا و6 عمال فقط/ مصنع بمحافظة أسوان.

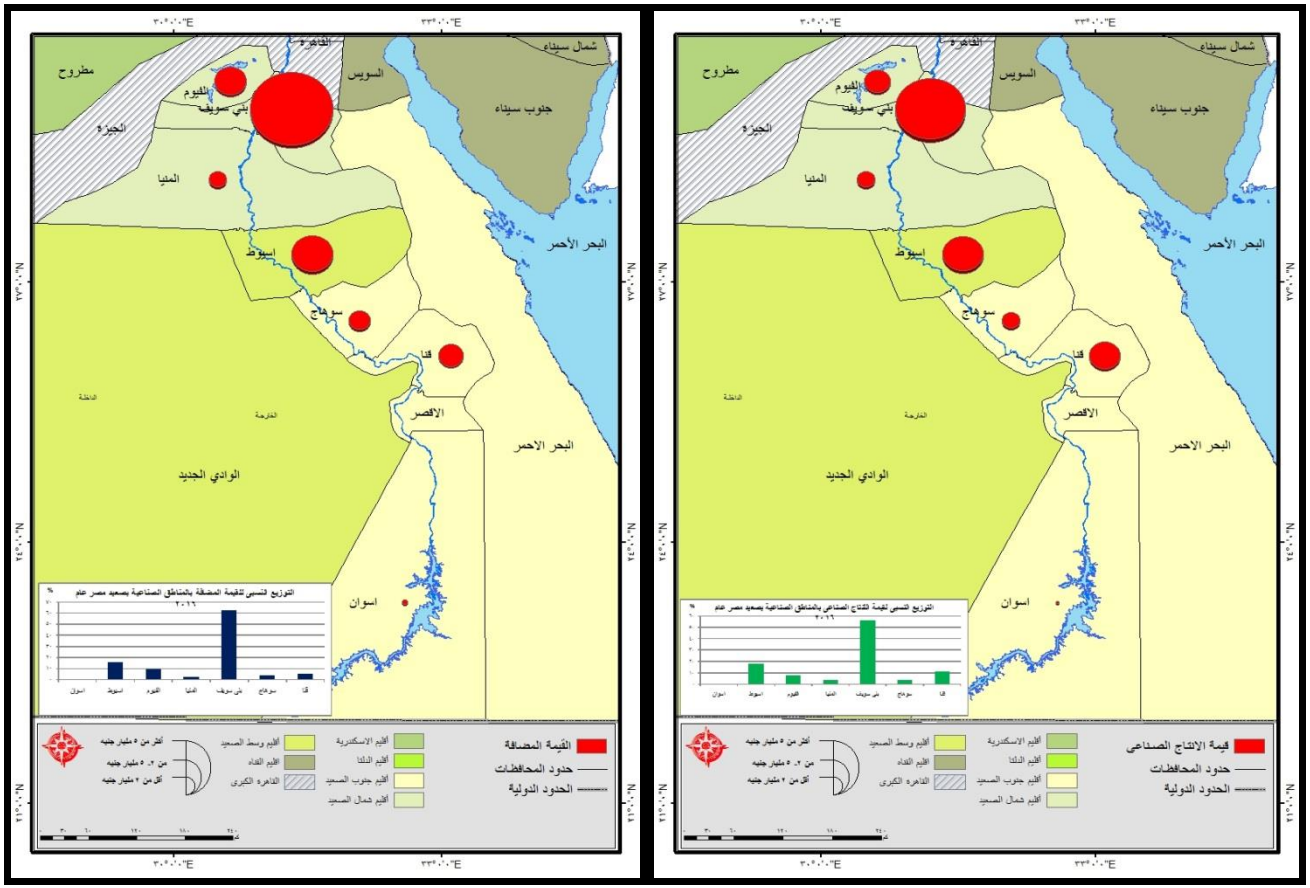

شكل (9) التوزيع النسبى للقيمة المضافة وقيمة الإنتاج بمحافظات صعيد مصر عام 2016

رابعاً . التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية تبعاً للمساحة والأهمية صعيد مصر 2016.

تمثل مساحات المناطق الصناعية بعداً اقتصادياً كبيراً، فكلما زادت مساحات المناطق الصناعية بإحدى المحافظات كلما دل ذلك على مدى إهتمام الدولة بهذه المحافظة، وربما لتوافر بعض المقومات الاقتصادية والتنموية بها، وربما كنوع من أنواع التشجيع الحكومي لخلق فرص عمل جديدة بهذه المناطق، ولتعادل الزيادة السكانية من ناحية أخرى، فالنسبة لمساحات المناطق على مستوى صعيد مصر فيتضح من الجدول (7) والشكل(10)، أن إقليم شمال الصعيد حظي بالمركز الأول من حيث مساحة المناطق الصناعية بنسبة 63,3٪ من إجمالي مساحة المناطق الصناعية بصعيد مصر، جاء أعلاها في محافظة بني سويف حيث شكلت 52,7٪ أي أكثر من نصف مساحة المناطق الصناعية في محافظة بني سويف فقط، ويرجع ذلك لتواجد ثمان مناطق صناعية بالمحافظة بالإضافة للأهمية المحافظة من حيث موقعها الجغرافي وقربها من إقليم القاهرة الكبرى، وشكلت محافظتي المنيا والفيوم 7,4٪، 3,2٪ من إجمالي مساحة المناطق الصناعية في منطقة الدراسة.

جدول (7) التوزيع الجغرافي لمساحات المناطق الصناعية موزعة على الأقاليم الصناعية بصعيد مصر عام 2016.

الاقليم الصناعى	المحافظة	المساحة بالفدان	٪
	الفيوم	10974	3.2
شمال الصعيد	بنى سويف	179943.6	52.7
	المنيا	25083.41	7.4
جملة الإقليم		216001.01	63.3
وسط الصعيد	اسيوط	1760.32	0.5
جملة الإقليم		1760.32	0.5
جنوب الصعيد	سوهاج	55214.6	16.2
	قنا	62218	18.2
	الاقصر	623	0.2
	اسوان	5338	1.6
جملة الإقليم		123393.6	36.2
الاجمالى		341154.93	100

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة اعتماداً على بيانات: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة، عام 2016، بانات المناطق الصناعية وتبعيتها الادارية ومساحتها.

ثم جاء إقليم جنوب الصعيد في المرتبة الثانية من حيث المساحات المخصصة للمناطق الصناعية به، مثلت محافظة قنا أعلاها بنحو18,2٪، وجاءت محافظة سوهاج بنسبة 16,2٪، ثم جاءت

محافظتي أسوان والأقصر في المراتب الأخيرة من حيث المساحة المخصصة للمناطق الصناعية بهما بنحو 1,6٪، 0,2٪ لكلٍ منهما على التوالي.

جاء إقليم وسط الصعيد وتمثله محافظة أسيوط بنسبة 0,5٪ فقط من إجمالي مساحة المناطق الصناعية بمنطقة الدراسة، ربما يرجع ذلك إلى أن معظم المناطق الصناعية تتواجد في السهل الفيضي وبالتالي ضيق المساحات المخصصة لذلك على الرغم من تواجد 6 مناطق صناعية بها.

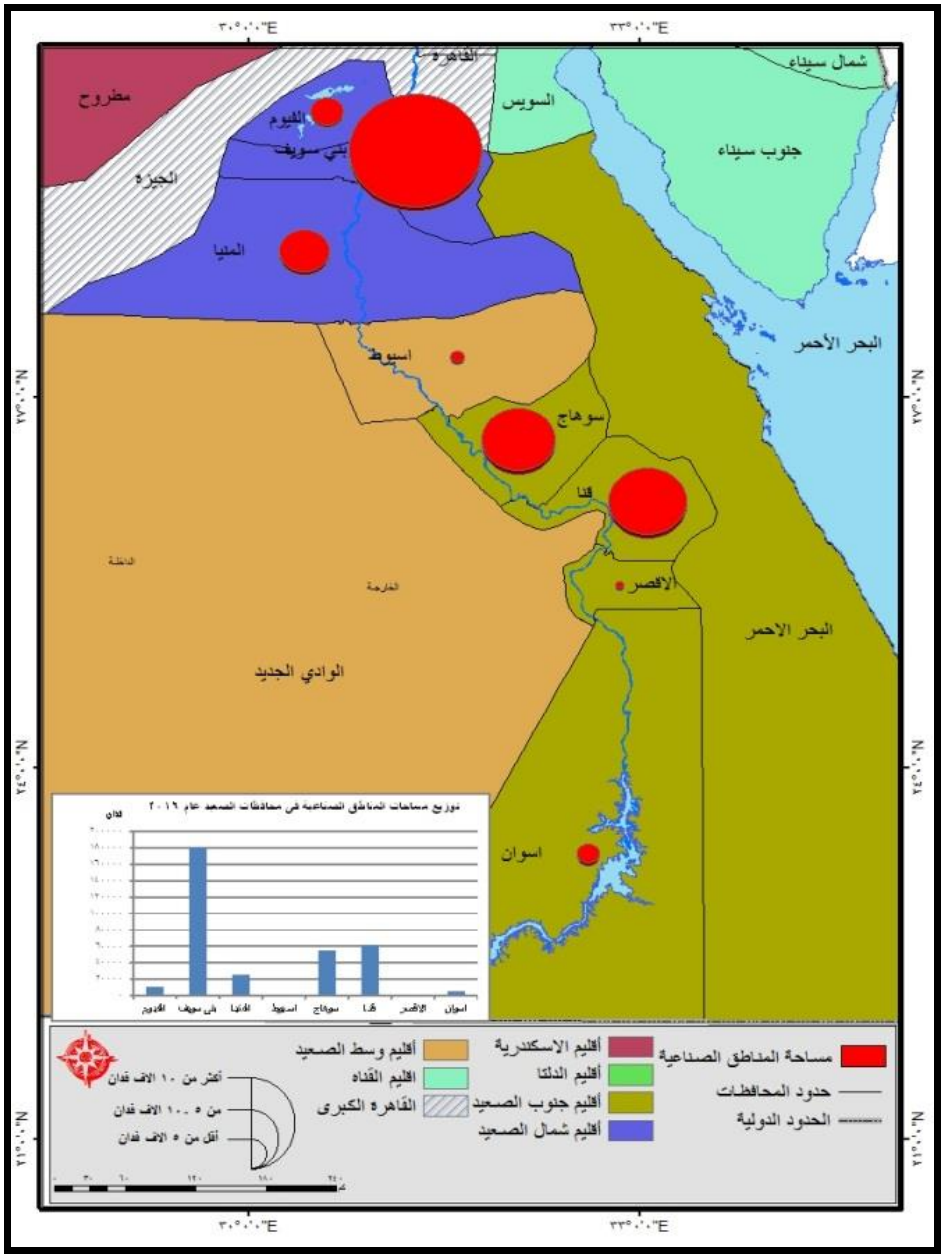

شكل (10) التوزيع الجغرافي لمساحات المناطق الصناعية موزعة على الأقاليم الصناعية بصعيد مصر عام 2016.

الخاتمة.

أظهرت الدراسة من خلال توزيع المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية تباين الانتشار الجغرافي لها حيث تساوت أعداد تلك المناطق في إقليمي القاهرة الكبرى والقناة بعدد 26 منطقة صناعية بنسبة 20,3٪ لكل منهما على التوالي، ويرجع ذلك إلى ضخامة حجم السوق الاستهلاكي في إقليم القاهرة الكبرى، ومحاولة الدولة في الإسراع من تنمية مدن القناة لأسباب إستراتيجية وتنموية نظراً لافتقار تلك المحافظات للأنشطة الاقتصادية الأخرى وطبيعة الموقع الجغرافي خاصة بعد عمل تفريعة أخرى لقناة السويس وأنشأها الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية والتي تعمل على إنشاء مناطق صناعية تتناسب مع توفره المنطقة من مقومات.

وعلى الرغم من تركز تلك المناطق في إقليمي القاهرة الكبرى، والقناة بنسبة 20,2٪ لكلٍ منهما على التوالي, إلا انه كان على حساب أقاليم الإسكندرية التي شكلت نحو 12,5٪، وشمال الصعيد بنسبة 17,7٪، ووسط الصعيد بنسبة 9,4٪، وجنوب الصعيد 15,6٪ من جملة المناطق الصناعية بمنطقة الدراسة عام 2016.

لوحظ تباين الأنظمة الإنشائية للمناطق الصناعية في مصر وفقاً للهدف من إنشائها كما والقانون المنشئ لها، وتبعيتها الإدارية، وحوافز الاستثمار التي تقدمها، حيث يوجد في مصر 128 منطقة، منها 76 منطقة صناعية تابعة للمحافظات، و20 منطقة صناعية تابعة للمدن الجديدة، و10 مناطق صناعية حرة، و16 منطقة تابعة لوزارة الصناعة والمتمثلة في إشراف الهيئة العامة للتنمية الصناعية عليها، و4 مناطق تتبع الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية بالإضافة إلى منطقتان لهما تبعية إداريه للشركة القابضة للتشييد والتعمير (شركة مساهمة قابضة مصرية)، وترى الدراسة أن تعدد جهة الولاية والتبعية له تأثير سلبي على الاستثمارات مما له من تأثير واضح في تعقيد الإجراءات وغيرها وضرورة العمل من خلال الشباك الواحد للتيسير على المستثمرين

كما يتبين أن إقليم القاهرة الكبرى احتل المركز الأول في عدد المنشآت بالمناطق الصناعية بنسبة بلغت 42,7٪ من جملة المنشآت بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، حيث يضم الإقليم 26 منطقة صناعية تمثل نحو 20,3٪ من إجمالي المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، ويليه إقليم القناة بعدد 2660 منشأة بنسبة 25,1٪.

ثم يأتي إقليمي الإسكندرية والدلتا في المرتبة الثالثة والرابعة بنحو 1316 و 1149 منشأة مثلت نحو 12,4٪ و 10,8٪ لكل منهم على التوالي من حيث عدد المنشآت بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، وجاء صعيد مصر بتكوينه الثلاثي (شمال الصعيد، وسط الصعيد، جنوب الصعيد) بنسب 4,1٪ و2,1٪ و2,7٪ أي بإجمالي 8,9٪ ليأتي الصعيد بذلك في المرتبة الأخيرة في عدد المنشآت بالمناطق الصناعية على مستوى الجمهورية، ويرجع ذلك إلى ضعف الاستثمارات بتلك المناطق حيث لم تتعدى جملة الاستثمارات بالصعيد 4,2٪ من جملة الاستثمارات بالمناطق الصناعية.

وبناءاً على مؤشرات البناء الصناعي فقد تبين أن إقليم القاهرة الكبرى احتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بنحو 50,8٪، وجاء إقليم القناة في المرتبة الثانية بنحو 26,6٪، ثم جاء إقليم الدلتا بنسبة 10٪، والإسكندرية بنسبة 8,2٪، وتوالت أقاليم شمال وجنوب ووسط الصعيد في المراتب الأخيرة من حيث الأهمية النسبية لتشكل 2,6٪، 1,2٪، 0,8٪ لكلٍ منهم على الترتيب

كما أوضحت الدراسة أن التباين والاختلاف الكبير في أعداد المنشآت وحجم العمالة والتكاليف الاستثمارية بين المناطق الصناعية على مستوى الجمهورية ترجع إلى أن سياسة الانتشار والتوطن الصناعي الغير مخطط لم تلق دراسات حقيقية قبل أخذ قرار إنشاءها.

وتوصي الدراسة بتدريب العمالة في المناطق الصناعية ومعرفة الأسباب التي تقع وراء العمالة عن العمالة بتلك المناطق خاصة من فئة الشباب.

إيجاد بؤر صناعية في المناطق الأقل تصنيعا وتنوعا مثل مناطق الحدود، وانشاء مدن صناعية حديثة متخصصة في المناطق ذات البعد التاريخي لأحد الصناعات مثل منطقة للأثاث في دمياط وأخرى للنسيج في حلوان وأخرى للتعبئة وتصنيع الأسماك أو في إنشآء خطوط جديدة لصناعة السكر في أسوان وهكذا وربما يعزز ذلك من تواجد تلك المناطق في بعض المحافظات، لأن كثرة قرارات إنشآء تلك المناطق أصبح غير واقعي من الناحية التنفيذية فالغاية ليست بكثرة عدد المناطق وإنما بقدر ما تحققة على أرض الواقع من تنمية اقتصادية واجتماعية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية.

1. أحمد موسى محمود خليل (2007)، **الخصائص الجغرافية للصناعة التحويلية في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة 33، العدد 126، يوليو.
2. أحمد موسى محمود خليل (2018)، **التنوع الصناعي قياسه وأنماطه :دراسة تطبيقية على الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة 44، العدد 170، يوليو.
3. أميرة أميرة محمد علي، ورفل حسين نجم(2018)، **المنطقة الصناعية في مدينة الحلة واثارها البيئية**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد 3، المجلد 8.
4. إيمان جليل إبراهيم,, وآخرون (2018)، **عوامل توطن الصناعة فى مدينة الصالحية الجديدة**، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، العدد 19، المجلد 6.
5. حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ محمود(2009)، **الأهمية النسبية للصناعة في الاقتصاد المصري**، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد االرابع والخمسون، السنة الواحدة والأربعون، جـ 2.
6. حسام الدين جاد الرب(2001)، **المناطق الصناعية غرب الإسكندرية خلال الـ 25 سنة الأخيرة. دراسة جغرافية**، (رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القاهرة.
7. حسام الدين جاد الرب(2003)،**جغرافية الصناعة في مدينة السادات**، الجمعية الجغرافية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 42، جـ2.
8. حسام الدين جاد الرب(2015)، **الصناعات التحويلية في مدينة السادس من أكتوبر، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية** باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، مجلة كلية الآداب العدد78 ، طنطا، يناير.
9. سيف سالم القايدي(1997)، **التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة**، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مايو

10. عبد الزهرة علي الجنابي(2013)، **الجغرافيا الصناعية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1.
11. عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي(2014)، **تقييم الأثر البيئي لموقع المنطقة الصناعية في مدينة الديوانية**، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد 19، المجلد 7.
12. عبدالله بن حمد الصليع (2002)، **التباين المكاني للاستخدام الصناعي للأرض في المدن السعودية** ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 30 ، العدد 4.
13. عمران بندر مراد(2014)، **التوزيع المكاني للمواقع الصناعية حول مدينة بغداد :منطقة عويريج الصناعية دراسة حالة**، مجلة الآداب، كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 107.
14. فريال بنت محمد مبارك الهاجري(1998)، **بعض ملامح الخريطة الصناعية لمدينة الجبيل الصناعية شرقي المملكة العربية السعودية خلال الربع الأخير من القرن العشرين**،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، السنة 23، العدد 91.
15. محمد أزهر سعيد السماك(2011)، **جغرافية الصناعة–منظور معاصر**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
16. محمد الخزامي عزيز(2001) **تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية (2) – الكويت**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 29، العدد 2.
17. محمد خميس الزوكة (1997)، **جغرافية المعادن والصناعة**، ط10، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
18. محمد محمود إبراهيم الديب (1973)، **المستعمرات الصناعية– تخطيطاً وإنشاءا**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط1.
19. محمود محمد سيف (1994)، **الخصائص الجغرافية للصناعة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة 19، العدد 7، يناير.
20. محمود محمد سيف(1985)، **المواقع الصناعية–دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

21. معهد التخطيط القومي(2013)، **أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات الحضرية–بالتطبيق على محافظات إقليم القناة**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 244، القاهرة، نوفمبر.

22. معهد التخطيط القومي(2013)، **الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 249، ديسمبر، القاهرة.

23. وزارة التجارة والصناعة(2016)، **الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى**، بيانات غير منشورة، القاهرة، أغسطس.

المراجع غير العربية:

- Martin, s .a et al. (1998), Applying Industrial Ecology to Industrial parks, Economic Development Quarterly, No 3, Aug, p.218.

- Robert Holland & Paul Chatterton (2002), Chaning Times for an old Industrial City :Hard times, Hedonism and Corporate Power in New Castle Night life, Cities, Vol.6, Issue 3, Nov., pp. 291: 315.

---

(1) **AfDB/OECD, African Economic Outlook (2015) improving entreprenurship for Industrialisation in Africa, p 177.**

(2) حافظ عبد اللطيف عبد الحافظ محمود(2009)، الأهمية النسبية للصناعة في الاقتصاد المصري، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد الرابع والخمسون، السنة الواحدة والأربعون، ج 2، ص147.

(3) محمد أزهر سعيد السماك(2011)، جغرافية الصناعة–منظور معاصر، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ص 9.

(4) محمد أحمد عبدالله(1975)، تخطيط المناطق الصناعية مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

(5) محمود محمد سيف (1994)، الخصائص الجغرافية للصناعة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة 19، العدد 7، يناير.

(6) سيف سالم القايدي(1997.)، التوزيع الجغرافي للمناطق الصناعية في دولة الإمارات ودورها في توطن الصناعة، قسم الجغرافيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مايو .

(7) فريال بنت محمد مبارك الهاجري(1998)، بعض ملامح الخريطة الصناعية لمدينة الجبيل الصناعية شرقي المملكة العربية السعودية خلال الربع الأخير من القرن العشرين،مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، السنة 23، العدد 91.

(viii) محمد الخزامي عزيز(2001) تطبيق نظم المعلومات الجغرافية في دراسة الخصائص الوظيفية لمنطقة الشويخ الصناعية (2) – الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 29، العدد 2.

(ix) عبدالله بن حمد الصليع (2002)، التباين المكاني للاستخدام الصناعي للأرض في المدن السعودية ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 30 ، العدد 4،.

(x) أحمد موسى محمود خليل (2007)، الخصائص الجغرافية للصناعة التحويلية في دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة 33، العدد 126، يوليو.

(xi)عبد الصاحب ناجي رشيد البغدادي(2014)، تقييم الأثر البيئي لموقع المنطقة الصناعية في مدينة الديوانية، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد 19، المجلد 7.

(xii) عمران بندر مراد(2014)، التوزيع المكاني للمواقع الصناعية حول مدينة بغداد: منطقة عويريج الصناعية دراسة حالة، مجلة الآداب، جامعة بغداد – كلية الآداب، العدد 107.

(xiii)إ يمان جليل إبراهيم,, وآخرون،(2018)، عوامل توطن الصناعة فى مدينة الصالحية الجديدة، مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، العدد 19، المجلد 6.

(xiv)أميرة محمد علي، ورفل حسين نجم(2018)، المنطقة الصناعية في مدينة الحلة واثارها البيئية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد 3، المجلد 8.

(xv) أحمد موسى محمود خليل (2018)، التنوع الصناعي قياسه وأنماطه :دراسة تطبيقية على الصناعات التحويلية بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، السنة 44، العدد 170، يوليو.

(xvi) **Robert Holland & Paul Chatterton** (2002), **Chaning Times for an old Industrial City** :**Hard times**, **Hedonism and Corporate Power in New Castle Night life**, **Cities**, **Vol.6**, **Issue 3**, **Nov**., **pp**. **291**: **315**.

(xvii)**Martin**, **s** .**a et al**. (1998), **Applying Industrial Ecology to Industrial parks**, **Economic Development Quarterly**, **No 3**, **Aug**, **p**.**218**.

(xviii) نوال قاسم (1987)، تطور الصناعة المصرية، مكتبة مدبولي، صفحات متفرقة.

(xix) محمد محمود ابراهيم الديب (1999)، الصناعات الغذائية في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 75.

(xx) هناك إختلاف بين المنطقة الصناعية والمستعمرة الصناعية فالأولى عبارة عن قطعة من الأرض اشترتها إحدى الهيئات العامة أو الخاصة لتتولى تمهيدها وتقسيمها إلى مواضع مختلفة المساحة بدون خطة إستعدادًا لبيعها أو تأجيرها إلى رجال الصناعة الراغبين فيها. ولا تتضمن المنطقة الصناعية تقديم أي حافز للمصانع مثل المباني اللازمة لها أو المرافق العامة أو الخدمات المشتركة، ولا تقدم إلا إغراء واحد يتمثل في توفير قطعة الأرض الممهدة اللازمة للمصنع فهي بالتالي عبارة عن تجمع صناعي غير منظم. بينما المستعمرة الصناعية عبارة عن قطعة من الأرض تتبع لهيئة عامة أو خاصة تتولى تنميتها وفقاً لخطة معينة وتقسم قطعة الأرض إلى أقسام صغيرة تبنى عليها مباني وفقاً لمواصفات المصانع التي ستشغلها وتوفر أحياناً قطع الارض اللازمة لبعض المصانع لكي تقيم هى عليها منشآتها الخاصة بها وفقاً لما تراه هى. وبذلك توفر المرافق العامة كالكهرباء والمياه والمجاري والطرق كما انها تقدم للمصانع المستقرة فيها الخدمات المشتركة الاقتصادية والاجتماعية والفنية واحياناً توفر لهم بعض الحوافز الخاصة وهو مصطلح قديم التداول، جدير بالذكر فقد ظهرت مؤخراً العديد من المصلحات المرتبطة بالمناطق الصناعية مثل المناطق الصناعية الحرة، والاقتصادية، والخاصة، والتصديرية، والاستثمارية، حيث انه تطور تاريخي للمصطلحات أكثر من حدوث إختلاف جوهري في مضمون التعريف، بالإضافة أن كل دولة تستخدم المصطلح الذي يناسبها ويناسب الظروف ومرحلة النمو التي تمر بها والهدف من إنشآء هذه المناطق والدور الذي تقوم به. انظر: محمد محمود إبراهيم الديب، المستعمرات الصناعية– تخطيطاً وإنشاءا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط 1، 1973, ص ص 6–7.

(xxi) معهد التخطيط القومي، الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 249، ديسمبر، القاهرة، 2013.

(xxii) عبد الزهرة علي الجنابي، الجغرافيا الصناعية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2013, ص 165.

(xxiii) محمود محمد سيف(1985)، المواقع الصناعية–دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة, ص393.

(xxiv) محمد محمود إبراهيم الديب: المستعمرات الصناعية، مرجع سابق, ص5–6.

(xxv) معهد التخطيط القومي(2013)، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات الحضرية–بالتطبيق على محافظات إقليم القناة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 244، القاهرة، نوفمبر، ص 70.

(*) صدر القرار الجمهوري رقم 350 لسنة 2005 بإنشاء الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وينص القرار على إنشاء هيئة عامة اقتصادية تسمى "الهيئة العامة للتنمية الصناعية" تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة, ويكون مقرها مدينة القاهرة، وتكون هي الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسات الصناعية التي تضعها وزارة التجارة والصناعة والجهات التابعة لها, وتحفيز وتشجيع الاستثمارات في القطاع الصناعي, ووضع السياسات والآليات اللازمة للربط بين متطلبات تطوير القطاعات الصناعية وأنشطة البحث العلمي والتكنولوجيا المرتبطة بها، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ سياسات تنمية الأراضي للأغراض الصناعية وإتاحتها للمستثمرين وتيسير حصولهم على التراخيص الصناعية.

http://www.ida.gov.eg/Arabic/About_IDA/Pages/Establishment%20Decree.asp

xxvi

(*) يعمل بالفعل101 منطقة صناعية، وباقي المناطق إما تحت الإنشاء أو غير مكتملة البنية الاساسيةالهيئة العامة للتنمية الصناعية، 2016.

(xxvii) وزارة التجارة والصناعة(2016)، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية العامة، بيانات غير منشورة، القاهرة.

(*) هناك منطقتان إضافيتان تتبعا محافظتي قنا وسوهاج وهما لهما تبعية إداريه للشركة القابضة للتشييد والتعمير (شركة مساهمة قابضة مصرية) وهي خاضعة للقانون 203 لسنة 1991من أكبر الشركات التي تعمل في مجال التشييد والبناء في مصر. وقد مارست الشركة القابضة مسئولياتها منذ عام 1960 تحت مسميات حددتها النظم القانونية التي تحكم إطارها وعملها وانتهت إلى اعتبارها من شركات وزارة قطاع الأعمال العام في ظل النظام الاقتصادي الجديد والذى يعتمد على آليات السوق وما يتطلبه من إطلاق حرية الإدارة وتأكيد الجودة وتحسين الأداء والقدرة علي المنافسةللمزيد انظر: لهيئة العامة للتنمية الصناعية، إدارة المناطق الصناعية، بيانات مكتوبة بخط اليد.

(xxviii) وزارة التجارة والصناعة(2016)، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، البيانات الإجمالية موزعة طبقاً للنشاط الصناعي حتى عام 2016، القاهرة، ص 108.

(xxix) وزارة التجارة والصناعة(2016)، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، البيانات الإجمالية موزعة طبقاً للنشاط االعلصني حتى عام 2016، القاهرة، ص 109.

(xxx) تأتي مدينة العشر من رمضان من أقدم المدن الصناعية وأكبرها على الإطلاق وأكثرها ثقلاً للصناعة ولقد أنشئت عام 1979 انظر: حسام الدين جاد الرب(2003)، جغرافية الصناعة في مدينة السادات، الجمعية الجغرافية، المجلة الجغرافية العربية، العدد 42، جـ2، ص 245.

(xxxi) حسام الدين جاد الرب(2001)، المناطق الصناعية غرب الإسكندرية خلال الـ 25 سنة الأخيرة. دراسة جغرافية، (رسالة دكتوراه غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 30.

(xxxii) وزارة التجارة والصناعة(2016)، الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الادارة العامة للسجل الصناعى، بيانات غير منشورة، القاهرة، أغسطس.

(1) تعد القيمة المضافة value– Added من أهم المقاييس التي يعتمد عليها عند تحديد الأهمية الاقتصادية للمشروع الصناعي، أو عند إجراء مقارنة بين الصناعات في الأقاليم المختلفة. ويقصد بالقيمة المضافة القيمة الإنتاجية التي يساهم بها مشروع صناعي ما في زيادة الإنتاج، لذا تتمثل القيمة المضافة في قيمة السلع المنتجة مطروحًا منها تكاليف كل من المواد الخام والوقود والكهرباء والخدمات المختلفة وخاصة خدمات النقل.

أنظر. محمد خميس الزوكة(1997)، جغرافية المعادن والصناعة، ط10، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ص 521–522.

(xxxiv) حسام الدين جاد الرب(2015)،الصناعات التحويلية في مدينة السادس من أكتوبر، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، مجلة كلية الآداب العدد78 ، طنطا، يناير، ص78.